مجلة العلوم الاجتماعية والتطبيقية
الترقيم الدولي الموحد للطباعة 3062-4606
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3009-6952

مجلة
العلوم الاجتماعية والتطبيقية

JOURNAL OF SOCIAL AND APPLIED SCIENCES

دورية محكمة ربع سنوية

تصدر عن الجمعية المصرية للدراسات الانسانية والخدمات العلمية

المجلد السادس
أبريل 2025 م
العدد الثاني

رئيس التحرير
الاستاذ الدكتور/ يسري شعبان عبدالحميد

مدير التحرير
دكتور/ محمد عطا عبدالعزيز

سكرتير التحرير
دكتور/ منه حسن عمر

ورقة عمل بعنوان

اليات المؤسسات الاجتماعية في مواجهة تحديات الوحدة الوطنية كمدخل لتحقيق التماسك الاجتماعي في المجتمع المصري

"Mechanisms of Social Institutions in Facing the Challenges of National Unity as an Approach to Achieve Social Cohesion in Egyptian Society"

مقدم من

د/ منال رجب عبدالله عبدالجليل ابو عزيز

مدرس بقسم علم الاجتماع الاقتصادي

بكلية الدراسات الإنسانية بالدقهلية - جامعة الازهر

٢٠٢٥

آليات المؤسسات الاجتماعية في مواجهة تحديات الوحدة الوطنية كمدخل لتحقيق التماسك الاجتماعي في المجتمع المصري

ملخص الدراسة :

في قلب أمة تتسم بالتنوع الفريد والتاريخ العريق، تواجه الوحدة الوطنية تحديات تهدد نسيجها الاجتماعي واستقرارها المستقبلي. من التطرف الديني الذي يغذي الانقسامات، إلى الفجوات الاجتماعية والاقتصادية التي تعمق الشعور بالتهميش، وصولًا إلى تراجع الهوية الوطنية أمام الهويات الفرعية. في مواجهة هذه العواصف، تتصدر المؤسسات الاجتماعية المشهد كقوة تغيير فاعلة، تسعى إلى رأب الصدع وتعزيز التماسك عبر آليات مبتكرة تشمل الحوار المجتمعي البناء، التمكين الاقتصادي، ودعم التعليم والإعلام المسؤول. هذا الدور ليس مجرد استجابة لتحديات آنية، بل هو استثمار في مستقبل تُبنى فيه وحدة الأمة على أسس صلبة من العدالة، المساواة، والانتماء. ومن اليات المواجهة :تعزيز الحوار المجتمعي، تمكين الفئات المهمشة، دعم التعليم والإعلام الواعي، وتوظيف التكنولوجيا لتحقيق التنمية الشاملة ،ومن الرؤية المستقبلية :مجتمع قائم على العدالة والمساواة والانتماء الوطني، تدعمه مؤسسات قوية وجيل مستنير ومن التوصيات :تبني استراتيجية شاملة للوحدة الوطنية، تعزيز دور التعليم والإعلام، تمكين الفئات المهمشة، وإطلاق مبادرات حوار فعال ، ومن هذا المنطلق تعد الوحدة الوطنية ليست مجرد شعار يتردد في الأزمات، بل هي معركة مصير نخوضها كل يوم. في عالم تمزقه الانقسامات وتغذيه التحديات، تظل المؤسسات الاجتماعية شعلة الأمل التي تنير طريق التماسك والاستقرار. إنها ليست فقط أدوات للتغيير، بل قلاع الصمود التي تحمي نسيج الوطن من التصدع. بالعزيمة والإرادة المشتركة، يمكننا تحويل كل تحدٍ إلى خطوة نحو مستقبل أكثر إشراقًا، حيث يقف كل فرد في المجتمع كشريك في بناء وطن لا تنكسر وحدته ولا تهتز قوته. هذا الوطن لا يحتاج منا إلا الإيمان بأن التماسك قوة، وبأن المؤسسات الاجتماعية هي حراس هذه القوة.

الكلمات المفتاحية: آليات – المؤسسات الاجتماعية– الوحدة الوطنية – مواجهة التحديات – التماسك الاجتماعي.

Abstract:

National unity in Egypt faces complex challenges, including religious extremism, social and economic disparities, and the erosion of national identity. Social institutions play a pivotal role in addressing these challenges through mechanisms such as fostering societal dialogue, empowering marginalized groups, supporting education, promoting responsible media, and leveraging technology for sustainable development. This paper outlines a vision for a cohesive society rooted in justice, equality, and national belonging, supported by strong institutions and an enlightened generation. It also provides recommendations, including the adoption of comprehensive strategies for national unity, enhancing the roles of education and media, empowering vulnerable communities, and launching effective societal dialogue initiatives. National unity is not just a slogan, but a shared responsibility and a foundation for stability and progress. Social institutions stand as the guardians of this unity, transforming challenges into opportunities for building a resilient and unified nation.

Key words: Mechanisms, Social Institutions, National Unity, Addressing Challenge, Social Cohesion.

تمهيد

تُعَدُّ الوحدة الوطنية من الأسس الجوهرية لأي مجتمع يسعى إلى الاستقرار والتنمية المستدامة، فهي الرابط الذي يجمع بين أفراده ويوحدهم على اختلافاتهم العرقية والثقافية والدينية. تاريخياً، أثبتت المجتمعات المتماسكة أن قوة وحدتها الداخلية تُمكّنها من مواجهة الأزمات والتحديات بشكل أكثر فعالية، سواء كانت سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية.

في مصر، التي تعدّ نموذجاً متنوعاً من حيث المكونات الاجتماعية والثقافية، تلعب الوحدة الوطنية دورًا محوريًا في ضمان السلام الاجتماعي والحفاظ على الهوية الوطنية الجامعة. ومع التغيرات السريعة التي يشهدها العالم من حولنا، والتحديات الداخلية التي قد تهدد هذا التماسك، تبرز أهمية تعزيز آليات وأدوات تعمل على تقوية الروابط بين أفراد المجتمع.

تلعب المؤسسات الاجتماعية دورًا رئيسيًا في هذه العملية، فهي الفضاء الذي تنطلق منه القيم المجتمعية وتتبلور المبادرات التي تدعم التماسك الاجتماعي والوحدة الوطنية. من هنا تنبع الحاجة إلى دراسة هذه المؤسسات وكيفية استثمار إمكانياتها في مواجهة التحديات التي تواجه الوحدة الوطنية، لضمان استمرار الاستقرار والتنمية في المجتمع المصري.

مقدمة البحث

تُشكّل الوحدة الوطنية الركيزة الأساسية التي تُسهم في تعزيز استقرار المجتمعات وتحقيق التنمية الشاملة، إذ تمثل العامل الموحد لكل أفراد المجتمع بغض النظر عن اختلافاتهم الاجتماعية والثقافية والسياسية. وفي مصر، تواجه الوحدة الوطنية تحديات متنوعة تتطلب تكاتف الجهود لتعزيز قيم الانتماء والولاء الوطني.

تأتي المؤسسات الاجتماعية في مقدمة هذه الجهود، فهي تمثل الفضاء الذي تتفاعل فيه القيم والمبادئ المجتمعية، وتعمل على بناء جسور التواصل بين مختلف فئات المجتمع. كما تلعب هذه المؤسسات دورًا مهمًا في مواجهة التحديات التي تهدد الوحدة الوطنية من خلال برامج وأنشطة تهدف إلى تحقيق التماسك الاجتماعي وتقوية الروابط بين المواطنين.

و تمثل الوَحْدَةُ الوَطَنِيَّةُ أَسَاسَ اسْتِقْرَارِ المُجْتَمَعَاتِ وَنَهْضَتِهَا، حَيْثُ تَجْمَعُ مُخْتَلَفَ الفِئَاتِ ضِمْنَ إِطَارٍ مِنَ التَّفَاهُمِ وَالتَّعَايُشِ السِّلْمِيِّ. وَفِي ظِلِّ التَّحَدِّيَاتِ الاقْتِصَادِيَّةِ وَالاجْتِمَاعِيَّةِ وَالثَّقَافِيَّةِ المُتَزَايِدَةِ، تَبْرُزُ الحَاجَةُ إِلَى تَعْزِيزِ هَذِهِ الوَحْدَةِ وَحِمَايَتِهَا. كما تؤكد الأدبيات الاجتماعية أهمية الوحدة الوطنية، حيث يقول الشاعر:

تأبى الرماح إذا اجتمعن تكسرًا، وإذا افتَرَقن تكسرَت آحادًا

ويعبر أحمد شوقي عن فكرة الواحدة من منظور الدم والمصير المشترك

قائلاً":إنما نحنُ بما نحمل من دم تتحد الأرض ويلتَمّ الشتات

كما قال " أحمد شوقي "، الذي تحدث في كثير من أشعاره عن الوطن والوحدة الاجتماعية:

وَلا يَصْلُحُ العَيشُ إلاّ بِوِحدةٍ صَفّاء تَضُمُّ أَنفُسَ الناسِ في حِصنٍ صَخْرِ الجَواء

كما يشير محمد سعد الأزهري (٢٠٢٥) إلى أن تجارب دول مثل جنوب أفريقيا ورواندا بينت قدرة الوحدة الوطنية على تجاوز الصراعات الداخلية، مؤكداً أن التعايش المجتمعي هو ضرورة جذرية، حيث تُعدّ الهوية الوطنية درعاً قويًا ضد التفتيت والتشرذم. كما تؤكد دراسة عادل عمر (٢٠١٥، ص. ٢٧١) أن المخاطر الداخلية كالنزعات الطائفية تهدد الوحدة الوطنية، مما يستدعي تعزيزها لضمان استقرار المجتمع وحمايته من الانهيار.

ومن ثم تشكل اللُحمة الوطنية أساس استقرار وتقدم المجتمعات، فهي الدرع الحصين الذي يحمي الوطن من الأخطار الداخلية والخارجية على حد سواء. وفي ظل التحديات السياسية والاقتصادية والأمنية التي تواجه الدول، يصبح تعزيز الوحدة الوطنية ضرورة استراتيجية لضمان الأمن والتنمية المستدامة. إذ إن ترسيخ قيم التكاتف بين أفراد المجتمع، بغض النظر عن اختلافاتهم العرقية والطائفية، هو الضامن الأساسي لنهضة الأمم وحماية مصالحها العليا.

وفي ضوء ما سبق، يهدف هذا البحث إلى دراسة آليات المؤسسات الاجتماعية في مواجهة تحديات الوحدة الوطنية في المجتمع المصري، وبيان كيف تسهم هذه الآليات في تحقيق التماسك الاجتماعي كمدخل رئيسي لتعزيز الاستقرار والتنمية. كما يسعى البحث إلى تقديم توصيات عملية تستند إلى رؤية علمية تساعد في تعزيز الوحدة الوطنية وتقوية الروابط الاجتماعية بين مختلف مكونات المجتمع المصري، بما يضمن مستقبلاً أكثر استقرارًا ورخاءً.

اولا: مواجهة تحديات الوحدة الوطنية

تُعد الوحدة الوطنية إحدى الركائز الأساسية لاستقرار المجتمع المصري وحمايته من التهديدات الداخلية والخارجية. فقد شكّلت عبر التاريخ الحصن المنيع الذي وقف أمام محاولات التقسيم والتفكيك. ومع ذلك، يشهد العالم اليوم تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية متسارعة أفرزت العديد من التحديات التي قد تؤثر على تماسك المجتمعات، ومنها المجتمع المصري.

وفي ظل هذه التحولات، يواجه المجتمع المصري مجموعة من التحديات التي تهدد وحدته الوطنية وتماسكه الاجتماعي، أبرزها القضايا المرتبطة بالانقسامات الداخلية وتأثير التدخلات الخارجية. هذه التحديات تتطلب استجابات فعّالة تعتمد على تعزيز قيم الانتماء والولاء للوطن، وبناء خطاب موحد يجمع كل فئات المجتمع حول هدف مشترك يضمن استقراره ونهضته. في ظل هذه التحولات، وبناء خطاب موحد يجمع كل فئات المجتمع حول هدف مشترك يضمن استقراره ونهضته.

قال الله تعالى:

"**وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا***"سورة آل عمران: ١٠٣* وهذا التوجيه الإلهي يُؤكد على أهمية التمسك بالوحدة والتكاتف، وهو ما يتطلب جهدًا واعيًا ومُنظّمًا لتعزيز هذه الوحدة في مواجهة التحديات المتنامية.

ومع ذلك، فإن التحولات الراهنة التي يشهدها العالم وما تفرضه من ضغوط داخلية وخارجية، تُلقي بظلالها على المجتمع المصري، مما يتطلب جهدًا واعيًا ومُنظّمًا لتعزيز هذه الوحدة في مواجهة التحديات المتنامية.

يمكن تقسيم التحديات التي تواجه الوحدة الوطنية إلى تحديات داخلية وتحديات خارجية، حيث تُظهر هذه التحديات أبعادًا مختلفة لكنها تتقاطع في تهديدها للتماسك الوطني.

أولًا: التحديات الداخلية

وهي التحديات التي تنبع من داخل المجتمع المصري،

ثانيًا: التحديات الخارجية

وهي التحديات التي تُفرض على الدولة المصرية من الخارج

و ظل هذا التقسيم، تبرز أهمية تعزيز الوحدة الوطنية كمدخل رئيسي لمواجهة هذه التحديات. ويأتي ذلك من خلال تمكين مؤسسات الدولة والمجتمع المدني للقيام بدورها في نشر قيم الانتماء الوطني، وتعزيز التلاحم بين مختلف فئات المجتمع. كما يتطلب الأمر استثمار طاقات الشباب باعتبارهم ركيزة أساسية في بناء المستقبل والحفاظ على استقرار الوطن.، فإن تقسيم التحديات إلى داخلية وخارجية يُساعد على وضع استراتيجيات فعّالة للتعامل معها بشكل شامل ومتكامل، بما يُحقق التماسك الوطني ويُعزز استقرار المجتمع المصري.

في القسم التالي، سنتناول بالتفصيل التحديات الداخلية التي تؤثر على الوحدة الوطنية وسبل مواجهتها في السياق المصري.

<u>أولا: التحديات الداخلية وتتمثل في الاتي :-</u>

١-التحديات الاجتماعية

٢- التحديات البيئية

٣- التحديات السياسية

٤-التحديات الثقافية

٥-التحدي الاعلامي

٦-التحديات الاقتصادية

٧ - التحديات الامنية

٨- -التحديات التقنية

١-التحديات الاجتماعية وتتمثل في :

- تحدي "غياب دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية وتأثره على الوحدة الوطنية"

تعد المؤسسات التنشئة الاجتماعية، مثل الأسرة والمدارس ووسائل الإعلام والمنظمات المجتمعية، من الأعمدة الأساسية التي تساهم في بناء المجتمع وتعزيز تماسكه الداخلي. تلعب هذه المؤسسات دورًا محوريًا في غرس القيم والمبادئ التي تساعد في تعزيز الانتماء الوطني وتقوية الوحدة الوطنية بين الأفراد (بيرتون ، ٢٠١٥ ، ص١٤٢). فعندما تكون هذه المؤسسات فعالة، يتم تعزيز الهوية الوطنية لدى الأفراد ويشعرون بالانتماء للوطن، مما يساهم في تقوية النسيج الاجتماعي.
لكن في حال غياب هذه المؤسسات أو ضعف دورها، تظهر تحديات اجتماعية تؤثر بشكل كبير على تماسك المجتمع واستقراره. يعد من أبرز هذه التحديات ضعف الهوية الوطنية، حيث يفقد الأفراد شعورهم بالانتماء للوطن مما يؤدي إلى الاغتراب الاجتماعي (العزاوي ، ٢٠٢٠،ص٩٨ –١٠٠). هذا الانفصال يمكن أن يؤدي إلى تصاعد الانقسامات الثقافية والعرقية داخل المجتمع، كما يساهم في تنامي أفكار متطرفة وسلوكيات منحرفة تهدد الاستقرار الداخلي للوطن (سعيد ، ٢٠١٨،ص ٥٦–٥٨)،إضافة إلى ذلك، فإن غياب هذه المؤسسات يمكن أن يؤدي إلى انخفاض المشاركة المجتمعية والسياسية، مما يضعف قدرة المجتمع على التعاون والعمل المشترك في مواجهة التحديات الوطنية (الزهيري ، ٢٠١٧،ص١١٢–١١٥). في ظل هذه الظروف، يصبح من الضروري أن تُعزز دور هذه المؤسسات التنشئة الاجتماعية لضمان الحفاظ على وحدة المجتمع وقوته، من خلال تعليم القيم الوطنية وتعزيز التعاون بين مختلف فئات المجتمع تعتبر المؤسسات التنشئة الاجتماعية من الركائز الأساسية التي تساهم في بناء تماسك المجتمع وتعزيز الوحدة الوطنية. فعندما تقوم هذه المؤسسات، مثل الأسرة والمدارس ووسائل الإعلام والمنظمات المجتمعية، بدورها في غرس القيم والمبادئ الوطنية، فإنها تساهم في تعزيز الانتماء الوطني بين الأفراد. لكن غياب هذه المؤسسات يؤدي إلى تأثيرات سلبية على تماسك المجتمع والوحدة الوطنية، منها .

- مواجهة تحدي غياب دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية

يعد غياب دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية من أبرز التحديات التي تهدد تماسك المجتمع والوحدة الوطنية. وغياب هذه المؤسسات، مثل الأسرة والمدارس ووسائل الإعلام، يُفقد الأفراد فرص تعلم القيم المجتمعية والوطنية التي تساهم في بناء وحدة المجتمع. ومن ثم فإن معالجة هذا التحدي يتطلب استراتيجيات متعددة تسهم في تعزيز دور المؤسسات التنشئة الاجتماعية في تحقيق الوحدة الوطنية،

❖ **إعادة تفعيل دور الأسرة كمؤسسة تنشئة اجتماعية أساسية:**

تعتبر الأسرة أول مؤسسة اجتماعية يتعلم منها الأفراد القيم والمبادئ التي تحدد هويتهم الوطنية. لذا، يجب تعزيز دور الأسرة في غرس القيم الوطنية وتعليم الأفراد مبادئ التعاون والتضامن. يمكن تحقيق ذلك من خلال برامج تربوية تهدف إلى تعزيز العلاقة بين أفراد الأسرة والمجتمع. كذلك، يمكن تفعيل برامج توعية للأمهات والآباء حول دورهم في تنشئة الأبناء على حب الوطن والانتماء إليه.(فاطمة سعيد ، ٢٠١٨،ص٥٨)، تعد مؤسسات التنشئة الاجتماعية مثل الأسرة والمدرسة والإعلام والمسجد/الكنيسة حجر الزاوية في بناء المجتمعات وتشكيل الأفراد. ومع تزايد التحديات التي تواجه هذه المؤسسات، أصبح غياب دورها في تعزيز القيم الوطنية والتماسك الاجتماعي أحد أبرز التحديات التي تهدد الوحدة الوطنية. فكيف نواجه هذا التحدي؟

- ❖ **الأسرة... البداية الحقيقية** الأسرة هي النواة الأولى لتكوين الشخصية الوطنية. ولذا، يجب أن تكون أولى خطوات المواجهة هي تمكين الأسر من أداء دورها التربوي عبر حملات توعية ودعم شامل. يمكن توفير برامج إرشادية تساعد الآباء على تعليم أبنائهم قيم التسامح والاحترام وحب الوطن، مع توفير الدعم النفسي والاجتماعي للأسر التي تعاني من ضغوط اقتصادية أو اجتماعية.
- ❖ **المدرسة... منبر لبناء الأجيال** تلعب المدرسة دورًا محوريًا في تنمية قيم المواطنة لدى النشء. ولتحقيق ذلك، يجب تطوير المناهج الدراسية لتشمل محتوى يعزز الهوية الوطنية ويكرّس فكرة الوحدة والتنوع الثقافي. كذلك، تعد الأنشطة المدرسية مثل الرحلات والاحتفالات الوطنية وسيلة فعّالة لبناء روح الفريق وتعميق مشاعر الانتماء.
- ❖ **الإعلام... السلاح ذو الحدين** مع سيطرة الإعلام الرقمي، أصبح تأثيره على المجتمع أكثر وضوحًا، إيجابيًا وسلبيًا. من هنا تأتي ضرورة استغلال هذا السلاح لصالح الوحدة الوطنية عبر إنتاج محتوى هادف يعزز القيم المشتركة ويروج لرسائل التسامح والتعاون. كما يجب التصدي للمحتوى السلبي الذي يثير الفتن أو ينشر الكراهية، من خلال تشريعات صارمة وجهود توعوية موجهة للجمهور.
- ❖ **المؤسسات الدينية... منارة للتنوير** تشكل المؤسسات الدينية ركنًا أساسيًا في نشر قيم التسامح وقبول الآخر. ويتطلب الأمر خطابات دينية معتدلة تؤكد على وحدة الصف ونبذ التفرقة، مع تنظيم ندوات ولقاءات دورية تُسلط الضوء على أهمية الوحدة الوطنية من منظور أخلاقي وديني.
- ❖ **الشباب... طاقة للتغيير** الشباب هم العمود الفقري لأي مجتمع، ودورهم في تحقيق الوحدة الوطنية لا يقل أهمية عن دور المؤسسات. لذا، يجب إشراكهم في المبادرات المجتمعية والوطنية، وتمكينهم من التعبير عن آرائهم ومساهماتهم في مواجهة التحديات الوطنية.فالوحدة الوطنية ليست شعارًا يُرفع، بل قيمة تُبنى عبر تكامل الجهود بين مختلف مؤسسات المجتمع. إن إعادة إحياء دور مؤسسات التنشئة

الاجتماعية يتطلب رؤية شاملة تتضمن التخطيط والتنسيق والعمل المستمر. فالوطن بحاجة إلى أجيال تعرف قيمة وحدتها، وتحمل شعلة الأمل في مستقبل مشرق يتجاوز التحديات(Ali, A. (2025, June . 18

- تحدي ضعف الهوية الوطنية

غياب دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية يمكن أن يؤدي إلى ضعف الهوية الوطنية بين الأفراد. فقد يفقد الأفراد ارتباطهم بالهوية الثقافية والوطنية المشتركة، مما يضعف الوحدة الوطنية. في غياب التعليم القيمي والاجتماعي داخل المؤسسات التنشئة، تصبح الهويات الفرعية مثل العرق، والدين، والطبقة الاجتماعية، أكثر بروزًا، ما يهدد استقرار الوحدة الوطنية.(سعيد ، ٢٠١٨، ص٥٦-٥٨) .

الانقسامات الاجتماعية كتحدي اجتماعي

غياب مؤسسات التنشئة الاجتماعية يساهم في نشوء تباين واضح بين أفراد المجتمع، كما أشار "العزاوي "كيف أن غياب المؤسسات التنشئة الاجتماعية يعزز الانقسامات الاجتماعية ويزيد من مشاعر الاغتراب بين الأفراد، مما يضعف من تماسك المجتمع. مما يؤدي إلى تزايد الانقسامات الاجتماعية. يتسبب ذلك في تباين واضح بين الأفراد على أساس الانتماءات الفرعية مثل الدين أو العرق أو الطبقة الاجتماعية. هذه الانقسامات تؤدي إلى صعوبة التعاون بين الأفراد أو الجماعات المختلفة، مما يضعف من الشعور بالوحدة الوطنية.(العزاوي ،٢٠٢٠، ص٩٨-١٠٠)

ظهور الفكر المتطرف والانحراف الاجتماعي: كتحدي اجتماعي

من التداعيات الخطيرة لغياب التنشئة الاجتماعية السليمة هو ظهور الفكر المتطرف بين الأفراد يوضح "الزهيري في عمله تأثير غياب التنشئة الاجتماعية السليمة على المجتمع، مشيرًا إلى أن غياب هذا الدور يمكن أن يسهم في ظهور الفكر المتطرف والانحراف الاجتماعي، مما يهدد الوحدة الوطنية.وعندما يفتقر الأفراد إلى التوجيه الاجتماعي الصحيح والقيم الوطنية، فإنهم يصبحون أكثر عرضة للأيديولوجيات المتطرفة التي تهدد الاستقرار المجتمعي. وهذا يهدد الوحدة الوطنية بشكل مباشر، حيث تصبح المجتمعات أكثر عرضة للصراعات الداخلية.(الزهيري ،٢٠١٧،ص١١٢-١١٥)

انخفاض المشاركة المجتمعية والسياسية: كتحدي اجتماعي

عندما لا تنجح المؤسسات التنشئة الاجتماعية في تدريب الأفراد على أهمية المشاركة السياسية والاجتماعية، يتراجع مستوى المشاركة المجتمعية. غياب التربية الوطنية السليمة يحد من قدرة الأفراد على المشاركة في عملية اتخاذ القرارات السياسية أو في الأنشطة المجتمعية، مما يقلل من قدرة المجتمع على التفاعل بشكل فعّال في مواجهة التحديات الوطنية.(بيرتون ، ٢٠١٥،ص١٤٢) ، ومن ثم إن غياب المؤسسات التنشئة الاجتماعية يؤدي إلى تأثيرات سلبية على تماسك المجتمع والوحدة الوطنية.

من خلال ضعف الهوية الوطنية، زيادة الانقسامات الاجتماعية، ظهور الفكر المتطرف، وانخفاض المشاركة المجتمعية، يصبح المجتمع أقل قدرة على مواجهة التحديات والحفاظ على تماسكه الداخلي. لذا فإن تعزيز دور هذه المؤسسات أمر ضروري للحفاظ على الوحدة الوطنية.

مواجهة التحدي

❖ **إصلاح النظام التعليمي وتعزيز المناهج الوطنية:**

إن النظام التعليمي هو ثاني أهم مؤسسة للتنشئة الاجتماعية بعد الأسرة. لذلك يجب إعادة النظر في المناهج التعليمية بحيث تتضمن قيمًا وطنية وأخلاقية تؤسس لهوية وطنية موحدة. على سبيل المثال، يمكن تضمين موضوعات تعزز من ثقافة الانتماء وتعريف الطلاب بتاريخ بلادهم، ثقافتها، وأهمية الوحدة الوطنية. كما يجب تدريب المعلمين على كيفية تعليم الطلاب القيم الوطنية من خلال طرق تعليمية مبتكرة.(العزاوي ، ٢٠٢٠، ص١٠٠)

❖ **تفعيل دور وسائل الإعلام في تعزيز الوحدة الوطنية:**

تعتبر وسائل الإعلام أداة هامة في تشكيل وعي الأفراد وإيصال القيم الوطنية. لذا، يجب على وسائل الإعلام أن تلعب دورًا إيجابيًا في تعزيز الوحدة الوطنية من خلال تقديم محتوى يعكس التنوع الثقافي والاجتماعي داخل المجتمع، ويؤكد على أهمية التعاون المشترك بين جميع أطياف المجتمع. كما يمكن للمحتوى الإعلامي أن يعزز من صور الوحدة الوطنية عبر نشر قصص نجاح وتضامن بين أبناء الوطن.(الزهري ، ٢٠١٧،ص١١٥)

❖ **التوعية المجتمعية وتعزيز قيم المواطنة:**

من أجل تعزيز الوحدة الوطنية، يجب أن يتم التوعية المجتمعية بشكل مستمر حول أهمية المشاركة المجتمعية والتفاعل السياسي والاجتماعي. التوعية يجب أن تشمل جميع فئات المجتمع، بدءًا من الأطفال في المدارس وصولًا إلى البالغين. يمكن أن يتم ذلك من خلال حملات توعية تركز على حقوق وواجبات المواطن تجاه وطنه وكيفية المساهمة في تطوير المجتمع والحفاظ على استقراره.(سعيد ، ٢٠١٨،٥٨)

❖ **تعزيز دور المنظمات المجتمعية:**

المنظمات المجتمعية تُعد من المؤسسات غير الرسمية التي يمكن أن تلعب دورًا كبيرًا في تعزيز الوحدة الوطنية. من خلال تقديم برامج وأنشطة تهدف إلى جمع الأفراد من مختلف الطبقات الاجتماعية والعرقية، يمكن لهذه المنظمات أن تعمل على بناء جسور من التعاون والتفاهم بين مختلف فئات

المجتمع. على سبيل المثال، يمكن تنظيم فعاليات اجتماعية، ثقافية، أو حتى رياضية تحفز على التعاون وتبادل الخبرات بين أفراد المجتمع.(بيرتون،٢٠١٥،ص١٤٤)

- **استقطاب الاجتماعي والفكري(الانقسام المجتمعي) كتحدي إجتماعي:**

يُعد الاستقطاب الاجتماعي من التحديات الكبرى التي تواجه الوحدة الوطنية، حيث يؤدي إلى تقسيم المجتمع إلى فئات متعارضة بناءً على قضايا سياسية، اجتماعية، ثقافية، أو دينية. هذه الانقسامات تعرقل التعاون بين أفراد المجتمع، وتضعف من قدرة الدولة على مواجهة التحديات الوطنية بشكل جماعي. الاستقطاب الاجتماعي لا يُضعف فقط النسيج الاجتماعي، بل يشجع أيضًا على تصاعد الصراعات الداخلية التي تهدد الأمن والاستقرار الوطني.ويشير الاستقطاب الاجتماعي إلى حالة من الانقسام الهيكلي داخل المجتمع، تنشأ نتيجة تباين الأفكار أو المصالح بين فئاته المختلفة، مما يؤدي إلى اتساع الفجوة بين هذه الفئات بناءً على أسس اقتصادية أو سياسية أو ثقافية. هذا الانقسام يُضعف التواصل والتفاهم بين الأفراد والجماعات، ويُسهم في تعزيز مظاهر العزلة والانفصال، مما يُهدد النسيج الاجتماعي ويُعرض الوحدة الوطنية للخطر.

يمثل الاستقطاب الاجتماعي ديناميكية خطرة تُفضي إلى تآكل الروابط الاجتماعية، مما يزيد من احتمالية نشوب صراعات داخليةوعدم الاستقرار. وفقًا لما أشار إليه (شنايدر ،٢٠٠٨، ص ١٣٣)، فإن هذا الاستقطاب يؤدي إلى انقسام المجتمع إلى مجموعات متباينة ومتنافرة، تُقلل من فرص التفاعل الإيجابي بين أعضائه، مما يُضعف التماسك الاجتماعي ويزيد من احتمالات التوترات والصراعات، ويمكن أن يؤدي التفكك إلى تحطيم أو انهيار النسق الاجتماعي بأكمله (عطية، علي ، ٢٠١٧، ص ١١١)

آثار الاستقطاب الاجتماعي:تآكل الثقة الاجتماعية:يتسبب الاستقطاب في انخفاض مستويات الثقة بين الأفراد والجماعات، مما يعزز الشكوك المتبادلة ويزيد من العدلوات، ويجعل المجتمع أكثر عرضة للتوترات والصراعات.(Rothstein, B., & Uslaner, E. M., 2005, p. 52)

١. التنافس والصراع:تصبح المصالح والقيم المتضاربة بين المجموعات مصدرًا للنزاعات، مما يعيق التعايش المشترك والعمل الجماعي، ويؤدي إلى تفاقم الانقسامات داخل المجتمع (Horowitz, D. L., 1985, p.57)

ويتم مواجهة الاستقطاب الاجتماعي من خلال التالي:

١. تعزيز الحوار المجتمعي والبناء الثقافي:يتمثل في إنشاء منصات شاملة للحوار، تتيح لجميع الفئات الاجتماعية فرصة المشاركة، والتعبير عن آرائهم، وتبادل وجهات النظر بشكل يعزز التفاهم المشترك والتقارب بين الأطياف المختلفة.(Dryzek, J. S., 2000, p. 42)

٢. تعزيز المناهج التعليمية والثقافية:لغرس قيم التسامح وقبول الآخر كدعامة أساسية للوحدة الوطنية، حيث يلعب التعليم والثقافة دورًا محوريًا في تشكيل وعي الأفراد وسلوكياتهم. لذا فإن تبني مناهج تعليمية تُرسّخ قيم التسامح والانفتاح على التنوع يساهم في بناء مجتمع أكثر تماسكًا. كما أن تعزيز الوعي الثقافي بأهمية قبول الآخر، بغض النظر عن الاختلافات الدينية أو العرقية أو الفكرية، يسهم في تقليل حدة الاستقطاب الاجتماعي، مما يعزز الوحدة الوطنية ويقوي أواصر المجتمع.

٣. تعزيز التمكين الاجتماعي:عبر دعم الفئات المهمشة ببرامج تعليمية وتدريبية تعزز مشاركتهم الاقتصادية والاجتماعية. يُعد التمكين الاجتماعي عاملًا أساسيًا في تقليل الفجوات داخل المجتمع وتعزيز التماسك الاجتماعي. ويتحقق ذلك من خلال توفير فرص تعليمية وتدريبية للفئات المهمشة، مما يساعدهم على اكتساب المهارات والمعارف التي تؤهلهم للاندماج في سوق العمل والمشاركة بفاعلية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية. وبهذا، يتم تقليل الفوارق الاجتماعية، وتعزيز الشعور بالانتماء، وتقوية الوحدة الوطنية.

٤. تحقيق العدالة الاجتماعية:بهدف الحد من التفاوتات الاقتصادية عبر سياسات تضمن التوزيع العادل للموارد وتحسين الخدمات الأساسية للفئات المحرومة (Wilkinson, R., & Pickett, K., 2010, p. 89).

٥. إحياء القيم الوطنية المشتركة:من خلال تعزيز الهوية الوطنية عبر الحملات الإعلامية، والأنشطة الثقافية التي تعزز الولاء الوطني واحترام التنوع .(Anderson, B., 1983, p. 45) حيث تُعد الهوية الوطنية إحدى الركائز الأساسية التي تدعم وحدة المجتمع وتماسكه. كما أن إطلاق حملات إعلامية تهدف إلى تعزيز الفخر بالوطن واحترام التعددية يسهم في ترسيخ هذه القيم. إضافةً إلى ذلك، يمكن للأنشطة الثقافية المتنوعة أن تعزز من شعور الانتماء وتؤكد على أهمية التنوع كعنصر قوة وثراء للمجتمع.

٦. تعزيز الإعلام المسؤول:من خلال توجيه وسائل الإعلام نحو إنتاج محتوى متوازن يهدف إلى دعم الحوار البناء بين مختلف الفئات المجتمعية، مع التركيز على ما يوحد بدلًا من ما يفرق. كما يجب تنظيم منصات التواصل الاجتماعي ووضع آليات لمراقبة المحتوى المنشور على وسائل التواصل الاجتماعي، مع العمل على الحد من انتشار الشائعات والمعلومات المضللة التي تؤدي إلى تعميق

الخلافات. كما يمكن تصميم وتنفيذ حملات إعلامية وإلكترونية تستهدف تعزيز قيم التفاهم والتسامح، مع التركيز على احترام التنوع الثقافي والاجتماعي في المجتمع. من ثم، تساهم هذه الإجراءات في تقليل تأثير الإعلام السلبي على المجتمع وتعزيز دوره كأداة لتحقيق الوحدة الوطنية والتفاهم الاجتماعي (Sunstein, C. R., 2001, p. 65).

من هذا المنطلق ، يصبح من الضروري البحث في كيفية تحقيق الوحدة الوطنية من خلال إيجاد قواسم مشتركة بين فئات المجتمع المختلفة، وذلك لتوفير أرضية مشتركة تتوافق فيها المصالح والقيم. يُعد تعزيز الحوار الوطني أحد الأساليب الفعالة في بناء هذا التماسك الوطني، حيث يمكن لهذه الأساليب أن تسهم بشكل كبير في تقليل الفجوات الاجتماعية والفكرية، وتوجيه المجتمع نحو هدف مشترك.

٢- التحديات البيئية كعامل مؤثر في الوحدة الوطنية

- تُعد التحديات البيئية اختبارًا حقيقيًا لقدرة الحكومات على إدارة الأزمات وتحقيق العدالة في توزيع الموارد، حيث يعد الفشل في مواجهة هذه التحديات بشكل فعال قد يؤدي إلى ضعف الثقة في الدولة وتفكك الروابط الاجتماعية ومن التحديات البيئية (الكوارث الطبيعية:) تؤدي إلى نزوح السكان وأزمات إنسانية تُهدد التماسك المجتمعي،و(ندرة الموارد الحيوية)مثل المياه والغذاء والطاقة تؤدي إلى تصاعد التنافس بين الفئات أو المناطق المختلفة داخل الدولة. هذا التنافس قد يتحول إلى صراعات داخلية، خاصة إذا كانت هناك تباينات في توزيع هذه الموارد أو استغلالها. إن التحديات البيئية مثل الكوارث الطبيعية وندرة الموارد تُهدد التماسك الوطني إذا لم يتم التعامل معها بفعالية وعدالة. لذا، من الضروري وضع استراتيجيات استباقية للتخفيف من تأثير هذه التحديات وتعزيز التعاون بين الفئات المختلفة.

مواجهة التحديات البيئية

تُعد التحديات البيئية اختبارًا حقيقيًا لقدرة الحكومات على إدارة الأزمات وتحقيق العدالة في توزيع الموارد. حيث يُعد الفشل في مواجهة هذه التحديات بشكل فعال قد يؤدي إلى ضعف الثقة في الدولة وتفكك الروابط الاجتماعية. من بين هذه التحديات البيئية، تُعتبر الكوارث الطبيعية من أبرز العوامل التي تؤدي إلى نزوح السكان وأزمات إنسانية تُهدد التماسك المجتمعي. أما ندرة الموارد الحيوية مثل المياه والغذاء والطاقة، فإنها تؤدي إلى تصاعد التنافس بين الفئات أو المناطق المختلفة داخل الدولة. هذا التنافس قد يتحول إلى صراعات داخلية، خاصة إذا كانت هناك تباينات في توزيع هذه الموارد أو استغلالها. إن التحديات البيئية مثل الكوارث الطبيعية وندرة الموارد تُهدد التماسك الوطني إذا لم يتم التعامل معها بفعالية وعدالة. لذا، من الضروري وضع استراتيجيات استباقية للتخفيف من تأثير هذه التحديات وتعزيز التعاون بين الفئات المختلفة.

ويتم مواجهة التحديات البيئية من خلال التالي:

١. **التعليم البيئي والوعية المجتمعية** :من خلال إطلاق حملات توعية وتنظيم حملات لتثقيف المجتمع حول أهمية حماية البيئة واستدامة الموارد، يتم تقوية الشعور بالمسؤولية الجماعية وتقليل النزاعات البيئية. بالإضافة إلى ذلك، يجب إدراج التعليم البيئي في المناهج الدراسية وغرس قيم الاستدامة البيئية لدى الأجيال الجديدة لتنشئة مواطنين واعين بأهمية البيئة (. Gebara, A., & Awwad, S. A. 2017p 110-125).

٢. **إعادة تدوير المخلفات الصلبة كحل مستدام** :تمثل إعادة التدوير أحد الحلول البيئية والاقتصادية الفعالة التي تساعد في الحد من التلوث وتقليل استنزاف الموارد الطبيعية. من خلال إنشاء مرافق متخصصة لإعادة تدوير المخلفات الصلبة، يمكن تحويل النفايات إلى موارد مفيدة مثل الطاقة أو المواد الخام، مما يقلل من معدلات الهدر ويحافظ على البيئة. إضافةً إلى ذلك، يسهم هذا النهج في تعزيز الوعي البيئي والتعاون المجتمعي، حيث يمكن للأفراد المشاركة في جهود إعادة التدوير، مما يعزز روح المسؤولية الجماعية ويقوي التماسك الاجتماعي.

٣. **إعادة التشجير لاستعادة النظام البيئي** :تُعد إعادة التشجير من الحلول البيئية المستدامة التي تساهم في استعادة المناطق المتدهورة بيئيًا. من خلال زراعة الأشجار، يمكن استرجاع التوازن الطبيعي للنظام البيئي، مما يؤدي إلى تحسين جودة الهواء والماء وتعزيز التنوع البيولوجي. كما أن للأشجار دورًا في تحسين المناخ المحلي من خلال تقليل درجات الحرارة وزيادة الرطوبة، مما يقلل من حدة التصحر والتغيرات المناخية التي قد تؤدي إلى نزوح السكان. يُساهم هذا النهج في تحقيق بيئة أكثر استقرارًا، مما يعزز من استدامة المجتمعات المحلية وجودة الحياة فيها.

٤. **مشاريع الطاقة الشمسية والرياح** :من خلال تشجيع استخدام الطاقة النظيفة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، يساهم هذا في تحقيق الاستدامة البيئية والاجتماعية. هذا يساعد على تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري الذي يتسبب في استنزاف الموارد الطبيعية. (Rothstein, B., & Uslaner, E. M. (2005). 58(1), 41-72).

١. كما أنه يساهم في تعزيز العدالة الاجتماعية من خلال توفير الطاقة المتجددة للمناطق النائية والمهمشة، مما يعزز من العدالة في توزيع الموارد، حيث تحصل المجتمعات المحرومة على احتياجاتها من الكهرباء بطريقة مستدامة وتحسين جودة الحياة.وتقليل الاعتماد على مصادر الطاقة التقليدية الملوثة يحسن من جودة الهواء والبيئة، مما يؤدي إلى تقليل الأمراض المرتبطة بالتلوث.

كما أن الاعتماد على الطاقة الشمسية والرياح يعزز التنمية الاجتماعية من خلال خلق فرص عمل محلية في تركيب وصيانة الأنظمة المتجددة، مما يسهم في تحسين مستوى المعيشة

٢. وتعزيز التماسك المجتمعي في المناطق الريفية.(Sovacool, B. K., 2009, p. 373)

٣-التحديات اقتصادية كعامل موثر في الوحدة الوطنية

الفقر والبطالة من التحديات الاقتصادية

الفقر والبطالة من أبرز القضايا الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه الدول والمجتمعات. ويُعد الفقر انعكاسًا لعدم توفر الموارد الأساسية لتلبية احتياجات الأفراد الأساسية، في حين تشير البطالة إلى عدم تمكن الأفراد القادرين على العمل من العثور على فرص توظيف. كلا التحديين يؤديان إلى تأثيرات متشابكة على النسيج الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع .الفقر يُساهم في زيادة الاستقطاب الاجتماعي، حيث يُعاني الأفراد من نقص الفرص الاقتصادية والموارد الأساسية مثل التعليم والصحة، بينما البطالة تؤدي إلى تآكل الشعور بالانتماء المجتمعي نتيجة عدم قدرة الأفراد على المساهمة في بناء المجتمع، مما يُعزز النزاعات الاجتماعية ويزيد من التوترات. كما أكد "المراغي" في مقال له بجريدة الأهرام بتاريخ ٢٨ سبتمبر ١٩٩٩ (ص ١٠) أن هناك مجموعة من التشوهات الاجتماعية تزداد حدتها وأشكالها بسبب تنامي حرية السوق والتكنولوجيا المتقدمة وغيرها من مرتكزات العولمة. من أمثلة هذه التشوهات الاجتماعية تزايد الفقر والبطالة والحرمان كما أشار إليها تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة الصادر سنة ١٩٩٩ (السمالوطي، ٢٠٠٠، ص ٥١). كما أكد تقرير البنك الدولي (٢٠٢٢) أن الفقر يُضعف من التماسك الاجتماعي، حيث يعيش ٩٪ من سكان العالم تحت خط الفقر الدولي، مما يُعزز الفجوة بين الطبقات الاجتماعية .(World Bank, "Poverty and Shared Prosperity," p. 45) وفي دراسة منظمة العمل الدولية(ILO, 2020) ، أُشير إلى أن البطالة تؤدي إلى زيادة الاستقطاب الاجتماعي، حيث تُشير البيانات إلى أن الشباب العاطلين عن العمل هم الأكثر عرضة للانخراط في النزاعات الاجتماعية والسياسية.(ILO, "World Employment and Social Outlook," p. 67)

يرى "إميل دوركايم" أن العمل يُعدّ أساسًا للتكامل الاجتماعي، حيث يربط الأفراد ضمن شبكة من العلاقات الاقتصادية والاجتماعية. غياب هذه العلاقات نتيجة البطالة يؤدي إلى تزايد الانعزال والتفكك الاجتماعي. وفقًا لنظرية دوركايم، يؤدي الفقر والبطالة إلى حالة من "اللامعيارية(Anomie) "، عندما يفتقد الأفراد الشعور بالانتماء والاستقرار في المعايير الاجتماعية، ما يُبرز ذلك كعامل مؤثر في السلوك المجتمعي. وقد أوضح الباحث "روبرت ميرتون" في نظريته عن "التوتر الاجتماعي" أن غياب

الفرص لتحقيق الأهداف الاجتماعية المشروعة قد يدفع الأفراد إلى تبني سلوكيات انحرافية كوسيلة للتعبير عن الإحباط.

من آثار البطالة والفقر على المجتمع:

- **تزايد الاستقطاب الاجتماعي** :الفقر يُعزز الانقسامات الطبقية، مما يؤدي إلى ضعف الشعور بالعدالة الاجتماعية.
- **ارتفاع معدلات الجريمة :**البطالة ترتبط بزيادة السلوكيات غير المشروعة كوسيلة للتعويض عن غياب الفرص الاقتصادية.
- **تآكل الثقة بالمؤسسات :**يُعاني الأفراد من تراجع الثقة في الحكومات والمؤسسات عند فشلها في معالجة مشكلات الفقر والبطالة.
- **اللامعيارية** :(Anomie) أشار "دوركايم" إلى أن اللامعيارية تشير إلى الحالة التي تحدث عندما تفقد القيم والمعايير الاجتماعية قوتها التنظيمية بسبب التغيرات السريعة في المجتمع، مثل التحولات الاقتصادية الكبيرة أو ارتفاع البطالة والفقر، مما يؤدي إلى شعور الأفراد بالاغتراب والانعزال، وبالتالي يهدد التماسك الاجتماعي.

مواجهة تحدي الفقر والبطالة:

١. **التكامل بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية** :حيث تركز التنمية الاجتماعية على التنمية البشرية واتساع نطاق الخيارات المتاحة أمام الإنسان، واتساع نطاق المشاركة في اتخاذ قرارات على مستوى المجتمع المدني (السمالوطي، ٢٠٠٠، ص ٥٠).

٢. **سياسات دعم الفقراء والبطالة** :بناءً على تقرير نشرته الجزيرة في ١٧ يناير ٢٠٢٥، تخصص الدول العربية بما في ذلك مصر، مبالغ كبيرة للفقراء والدعم الاجتماعي في موازناتها لعام ٢٠٢٥، مما يعزز من شعور الأفراد بالانتماء والالتزام بالمصلحة الوطنية. يشمل ذلك الدعم الحكومي الموجه لأغراض التنمية، مثل توفير القروض الميسرة للمواطنين، ودعم الإسكان الاجتماعي للفئات الاجتماعية المهمشة أو الفقيرة، الإعانات النقدية المباشرة للمحتاجين، وزيادة الحد الأدنى للأجور بنسبة ٥٠٪ ليصل إلى ٦,٠٠٠ جنيه شهريًا حوالي ١١٨ دولارًا).

٣. **دعم ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة :**التي تُعدُّ محركًا رئيسيًا للتوظيف، بالإضافة إلى تشجيع التعليم الفني والتدريب المهني لتهيئة الأفراد لسوق العمل.

٤. **تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي** :من خلال تحسين البنية التحتية وتقديم حوافز ضريبية، مما يخلق فرص عمل ويقلل الفجوات الاقتصادية.

٥. **التوعية والتثقيف الاقتصادي:** وفقًا لـ Lusardi و Mitchell (2014)، فإن رفع الوعي المالي لدى الأفراد حول أهمية الادخار والتخطيط المالي يعزز من قدرتهم على إدارة مواردهم المالية، ويُعتبر

خطوة حاسمة للخروج من دائرة الفقر (Lusardi & M, 2014, ص. ١٥). كما يؤكد تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD, 2016) أن برامج التثقيف المالي تسهم في تقليل مخاطر الفقر عبر تحسين القرارات المالية لدى الأسر، مما يدعم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي (OECD, 2016, ص. ٢٣)

٦. **التنسيق والتكامل بين الجهات:** تشير تقارير الأمم المتحدة إلى أن مكافحة الفقر والبطالة تستدعي تنسيقًا فعالًا بين الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص لضمان استدامة البرامج وتحقيق نتائج ملموسة (United Nations, 2015, ص. ٤٢). كما يؤكد البنك الدولي أن التعاون بين هذه القطاعات يعزز من كفاءة تنفيذ السياسات الاقتصادية والاجتماعية (World Bank, 2018, ص. ٦٧).

٧. **تعزيز التكافل الاجتماعي والسياسات الحكومية:** تقديم إعانات مالية مستهدفة للأسر المتضررة، وتوفير برامج إسكان مدعومة، بالإضافة إلى إصلاح نظم الضرائب لضمان توزيع عادل للثروات وتقليل الفجوات الاقتصادية بين الفئات الاجتماعية.

٨. **الاستثمار في التكنولوجيا والابتكار:** تشجيع الاقتصاد الرقمي والعمل عن بُعد لفتح فرص عمل جديدة، إلى جانب دعم البحث العلمي وتطوير قطاعات التكنولوجيا التي تحفز النمو الاقتصادي وتوفر وظائف حديثة ومستدامة.

٩. **تبني الحلول من منظور إسلامي:** تفعيل دور الزكاة والصدقات كمصادر لإعادة توزيع الثروة ودعم الفقراء والمحتاجين، مع التشديد على قيمة العمل الشريف كوسيلة لتحقيق الكرامة الاقتصادية، مستشهدين بحديث النبي ﷺ: «ما أكل أحد طعامًا قط خيرًا من أن يأكل من عمل يده» (صحيح البخاري.)

١٠- **تفعيل دور الوقف:** تخصيص أموال وممتلكات وقفية لدعم المشاريع التنموية والخدمية التي تستهدف رفع مستوى المعيشة وتوفير فرص عمل مستدامة.

١١- **التعليم والتدريب المهني:** تطوير برامج تعليمية ومهنية تلبي احتياجات سوق العمل، وتأهيل الشباب لسوق العمل من خلال تدريب مهني متخصص ومناسب للتغيرات الاقتصادية الحديثة.

١٢- **تشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص:** تحفيز استثمارات القطاع الخاص في المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تعد مصدرًا رئيسيًا للوظائف، مع توفير بيئة تنظيمية داعمة وميسرة.بتكامل هذه المحاور وتعاون جميع الأطراف المعنية من حكومة ومؤسسات اجتماعية

ومجتمع مدني، يمكن تقليل معدلات الفقر والبطالة، وتعزيز التماسك الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع.

٤- التحديات الامنية كعامل مؤثر في الوحدة الوطنية

- الارهاب والتطرف كتحدي آمني

الإرهاب والتطرف الداخلي يشكلان تهديدًا خطرًا للوحدة الوطنية واستقرار الدولة. حيث تشهد بعض الدول تصاعدًا في الهجمات الإرهابية التي تستهدف مؤسسات الدولة الحيوية، مثل مراكز الشرطة، والمنشآت العسكرية، والمؤسسات العامة. تهدف هذه العمليات إلى إضعاف هيبة الدولة ونشر الخوف والفوضى بين المواطنين.

العوامل التي تؤدي إلى الإرهاب:

- استغلال الجماعات الإرهابية للإحباط الناجمة عن البطالة:حيث تستغل الجماعات الإرهابية إحباط العاطلين عن العمل بعدة طُرق، مثل تقديم وظائف أو رواتب مُغرية (حتى لو كانت وهمية)، واستغلال ضعف البدائل الاقتصادية لإقناع الشباب بأن الانضمام إليهم هو الحل الوحيد. كما تروج لشعارات وأيديولوجيات تلوم الحكومات والمجتمعات على حالة البطالة، مما يُعزز الشعور بالغضب (Schemld, A. P., 2013). وفي تقرير الأمم المتحدة للتنمية، أظهرت دراسة أن البطالة كانت العامل الأكثر ذِكرًا من قِبل الشباب الذين انضموا إلى الجماعات المتطرفة في إفريقيا، حيث عبّر ٨٠٪ منهم عن إحباطهم من غياب الفرص الاقتصادية .(UNDP, U., 2017) وربط التقرير بين البطالة والإحباط النفسي، موضحًا كيف أن هذا الإحباط يمكن أن يكون أساسًا للانخراط في الأنشطة العنيفة. على سبيل المثال، اعتمدت حركة "بوكو حرام" في نيجيريا على استقطاب الشباب العاطلين عن العمل في المناطق الشمالية التي شهدت معدلات بطالة قياسية. وفي سوريا والعراق، قدمت التنظيمات مثل "داعش" عروضًا مالية مغرية للشباب العاطلين، ما ساعدها على جذب أعداد كبيرة من المجندين في وقت قصير.(World Bank, 2011)

-عدم المساواة كعامل من عوامل الإرهاب:يُعتبر عدم المساواة، سواء كانت اقتصادية، اجتماعية، أو سياسية، من أبرز الأسباب الهيكلية التي تُساهم في تعزيز التطرف والإرهاب. عندما يشعر الأفراد أو المجموعات بأنهم يعانون من الظلم أو التمييز مقارنةً بغيرهم، يزداد لديهم الإحساس بالحرمان النسبي، مما يخلق بيئة خصبة لتبني أفكار متطرفة أو الانخراط في أعمال إرهابية.

-سياسات التهميش كعامل من عوامل الإرهاب: ويخلق التهميش الناتج عن السياسات العنصرية أو الاقتصادية إحساسًا بعدم الانتماء، مما يجعل التطرف أداة لاستعادة الكرامة أو تحقيق العدالة. في

فرنسا، أثبتت دراسات أن تهميش المجتمعات المسلمة في الضواحي ساهم في ارتفاع معدلات التطرف والإرهاب بين الشباب.(Kepel, G., 2006)

-الشعور بعدم العدالة الاجتماعية:تؤدي البطالة إلى شعور الأفراد بأنهم مهمشون وغير معترف بقيمتهم في المجتمع. هذا التهميش يعزز لديهم الرغبة في الانضمام إلى جماعات تقدم لهم هوية بديلة أو شعورًا بالانتماء. عندما يعاني الشباب من البطالة في ظل وجود نخبة محدودة تسيطر على الموارد والفرص، يتولد لديهم شعور بعدم العدالة الاجتماعية، مما يدفع بعضهم إلى البحث عن الانتقام أو تغيير الواقع عبر وسائل متطرفة.(Gurr, T. R., 2015)

-الفقر كعامل من عوامل الإرهاب:يُعد الفقر عاملًا رئيسيًا في تعزيز الشعور بالظلم واليأس. الأفراد الذين يعيشون في فقر مُزمن يعانون من نقص الفرص، مما يجعلهم عُرضة للوقوع في شراك الجماعات المتطرفة. وفق دراسة "كروين وميلر"، تستغل الجماعات الإرهابية الفقراء من خلال توفير احتياجات أساسية مثل الغذاء والمال، مما يُسهل عملية التجنيد. في أفغانستان، على سبيل المثال، يظهر الفقر المزمن في المناطق الريفية كيف تمكّنت حركة طالبان من استغلال الأفراد المحرومين اقتصاديًا وجذبهم. كما استغلت حركة الشباب المجاهدين في الصومال ظروف الفقر لتجنيد الشباب العاطلين عن العمل. كما أظهرت دراسات البنك الدولي في مناطق جنوب آسيا أن الفقر المتفشي كان عاملًا رئيسيًا وراء تجنيد الأفراد في الجماعات المسلحة مثل طالبان.(World Bank, 2011, p. 15)

مواجهة تحدي الإرهاب والتطرف:

تلعب السياسات الأمنية والوقائية دورًا محوريًا في مواجهة ظاهرة التطرف والإرهاب من خلال معالجة العوامل التي تُسهم في ظهورها، مثل الفقر والتهميش. يمكن لهذه السياسات أن تُقلل من المخاطر من خلال تعزيز الأمان وبناء الثقة بين المجتمعات والدولة،واستهداف الأسباب الجذرية بدلًا من الاقتصار على الردود العقابية. وتشمل هذه السياسات:

١. جمع المعلومات الاستخباراتية وتحليلها:تحسين الأنظمة الاستخباراتية لكشف وتحليل التهديدات الناشئة عن الجماعات الإرهابية، مع التركيز على التعاون بين الدول لتبادل المعلومات حول شبكات التطرف.
٢. تعزيز الأمن المجتمعي:اعتماد استراتيجيات تقوم على إشراك المجتمعات المحلية في تعزيز الأمن، ودعم مراكز الشرطة المجتمعية وتعزيز العلاقات مع المواطنين في المناطق المهمشة. هذا يساعد على بناء الثقة وتقليل الانجذاب للأفكار المتطرفة.
٣. مراقبة الأنشطة الرقمية:استخدام التكنولوجيا لمراقبة ودحض المحتوى المتطرف على الإنترنت، مع احترام الحقوق المدنية للأفراد. تطوير حملات مضادة على وسائل التواصل الاجتماعي لتفكيك السرديات التي تروجها الجماعات الإرهابية.

٤. الاستجابة السريعة للأزمات:إنشاء وحدات متخصصة للتعامل مع الأزمات والهجمات الإرهابية بكفاءة، ما يُقلل من تأثيرها على المجتمعات. كما تركز الوقاية كاستراتيجية طويلة المدى على معالجة الأسباب الجذرية مثل تطوير سياسات اجتماعية واقتصادية لتقليل الفقر والبطالة في المناطق المهمشة، ودعم التعليم والتدريب المهني لتعزيز فرص العمل وتقليل مشاعر الإقصاء.

٥. تعزيز الخطاب المعتدل:دعم المبادرات التي يقودها المجتمع لنشر خطاب ديني وسياسي معتدل لمواجهة التطرف. إشراك رجال الدين وقادة الرأي في بناء وعي مجتمعي يدعم التسامح والحوار. التعاون بين القطاعات الحكومية والمجتمعات المحلية وتنفيذ برامج وقائية تشمل التعليم، الصحة النفسية، والإرشاد الاجتماعي في المناطق المعرضة لخطر التطرف. أيضًا، توفير برامج لإعادة إدماج المتطرفين السابقين في المجتمع من خلال التعليم والدعم النفسي والاجتماعي (الأمم المتحدة, ٢٠١٦).

٦. تعزيز الحماية الاجتماعية:تهدف سياسات الحماية الاجتماعية إلى تقليل تأثير الفقر، البطالة، التهميش، وعدم المساواة من خلال تقديم الدعم المالي والخدمات الاجتماعية للفئات الضعيفة. وتُعزز هذه الاستراتيجيات من الاستقرار الاجتماعي وتمنع انجذاب الأفراد إلى الجماعات المتطرفة التي تستغل الإحباط والاحتياجات الاقتصادية.

٧. تطوير التشريعات المرتبطة بالإرهاب:ضرورة تطوير المنظومة التشريعية المرتبطة بالظاهرة الإرهابية، بالإضافة إلى إعادة التعريف القانوني لتمويل الإرهاب وتجريم تمويل الفرد الإرهابي والمنظمات الإرهابية على السواء (أمين ، صحفي، ٢٠١٩، ص. ١٤٣).

وفي مُجمل القول، يظل الاستثمار في الإنسان، سواء عبر التعليم أو الحماية أو التنمية، العامل الأكثر فاعلية في بناء مجتمعات مرنة قادرة على مواجهة التحديات الفكرية والاجتماعية المرتبطة بالتطرف والإرهاب.(Shafcenter.org, 2024)

كما تراجعت مصر في مؤشر الإرهاب العالمي وفقًا لتقرير مؤشر الإرهاب العالمي الصادر في مارس ٢٠٢٥. حيث تراجعت مصر ١٦ مركزًا خلال السنوات العشر الماضية، مما يعكس تحسنًا ملحوظًا في الأوضاع الأمنية وانخفاض معدلات الإرهاب في البلاد (الشرق الأوسط, مصر تتراجع ١٦ مركزًا في مؤشر «الإرهاب العالمي»، ٢٠٢٥).

٥- التحديات السياسية كعامل مؤثر في الوحدة الوطنية

- الانقسامات السياسية الداخلية كتحدي سياسي

تُعد الانقسامات السياسية الداخلية من أبرز التحديات التي تواجه تحقيق الوحدة الوطنية والاستقرار في العديد من الدول، بما في ذلك مصر. تتجلى هذه الانقسامات في التباينات الحادة بين الأحزاب والتيارات

السياسية، مما يؤدي إلى إضعاف العملية الديمقراطية وتعطيل جهود التنمية. الطائفية والانقسامات العرقية أو المذهبية تُستخدم في بعض الأحيان كأداة سياسية لإثارة النزاعات، إذ تستغل القوى الداخلية أو الخارجية الاختلافات الدينية أو العرقية لتعميق الانقسامات بين فئات المجتمع. هذا الاستغلال يؤدي إلى نشوء توترات يمكن أن تتفاقم إلى صراعات داخلية تُهدد كيان الدولة وتماسكها. (تقرير الأمم المتحدة، ٢٠١٧، ص ٥-٦)

أمثلة تاريخية: في العراق بعد عام ٢٠٠٣، أدت الانقسامات الطائفية بين السنة والشيعة إلى تأجيج الصراعات المسلحة، بدعم من قوى خارجية استغلت الفراغ الأمني والسياسي، وفي لبنان، أدت الطائفية إلى حرب أهلية استمرت ١٥ عامًا (١٩٧٥-١٩٩٠)، حيث تم تسليح المجموعات الطائفية لتحقيق مكاسب سياسية. من أجل استغلال الطائفية في تمرير الأجندات: يتم استغلال الاختلافات العرقية والدينية والقومية لإشعال الفتن وخلق التوتر بين الجماعات، مما يعزز الانقسامات الداخلية ويُضعف من قدرة المجتمعات على التوحد في مواجهة التحديات المشتركة.

حيث تؤدي هذه الانقسامات والنزعات إلى تفكك المجتمع وخلق صراعات قد تهدد استقراره. النزعة الطائفية والعرقية تتسبب في تآكل الوحدة الوطنية من خلال تفضيل الولاء للطائفة أو العرق على الولاء للدولة أو الوطن، وتتحول الولاءات إلى الهويات الفرعية (الطائفية أو العرقية)، مما يعزز الشعور بالعزلة والانعزال بين فئات المجتمع. وبدلًا من توحيد المواطنين حول هوية وطنية واحدة، تصبح الهوية الوطنية مجرد مجموعة من الهويات الفرعية (لوكاس، ٢٠٠٩، ص ١٠٢-١٠٤). وتسبب النزعات الطائفية والعرقية في صراعات مجتمعية وصدامات دموية في بعض الأحيان. في بعض الدول، كما تسبب هذه الانقسامات في تفشي العنف في المجتمعات، مثلما حدث في العراق وسوريا (الأمم المتحدة، ٢٠١٧، ص ٥-٦).

يرى أنتوني سميث (٢٠٠٣) في كتابه *National Identities* أن المجتمعات التي تعاني من نزاعات عرقية وطائفية تُواجه تحديات اجتماعية كبرى تتمثل في تآكل الهوية الوطنية المشتركة لصالح الهويات الفرعية. ويُوضح أن "النزاعات تُضعف الروابط الاجتماعية وتُعزز الاستقطاب، مما يؤدي إلى تفكك المجتمعات المتعددة" (Smith, 2003, p. 112). "الهوية الوطنية هي الشعور بالانتماء والارتباط بمجتمع أو دولة معينة، يشترك فيها الأفراد بمجموعة من القيم والمعتقدات والرموز الثقافية والتاريخية. تُعتبر الهوية الوطنية أساسًا لبناء التماسك الاجتماعي، حيث تُوحّد المواطنين على الرغم من الاختلافات العرقية أو الدينية أو الثقافية. الهوية الوطنية تُعد أداة فعّالة لتعزيز الوحدة الوطنية وتقليل الانقسامات داخل المجتمع. عندما يشعر الأفراد بالانتماء إلى هوية مشتركة، تتلاشى الاختلافات العرقية والدينية،

مما يُقوي النسيج الاجتماعي. أشار عالم الاجتماع أنتوني سميث (١٩٩١) إلى أن الهوية الوطنية توفّر أساسًا لتوحيد المجتمعات المتنوعة وتعزيز الروابط المشتركة بين أعضائها.(Smith, , p. 15) يُساهم الشعور بالهوية الوطنية في تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي، حيث يكون الأفراد أكثر التزامًا بدعم المؤسسات الوطنية والعمل لتحقيق المصلحة العامة. دوركهايم (١٩١٥) أوضح في *Education and Sociology* أن الهوية المشتركة تُعتبر ركيزة أساسية لتحقيق التكامل الاجتماعي وضمان استقرار النظام الاجتماعي .(Durkheim, , p. 42) تُسهم الهوية الوطنية في حماية التراث الثقافي من خلال تعزيز القيم والتقاليد واللغة، مما يُميز الأمة عن غيرها. بول بورديو (١٩٨٦) أشار إلى أن الهوية الثقافية للأمم تُعد شكلاً من أشكال رأس المال الثقافي الذي يدعم التماسك الاجتماعي والاستدامة الثقافية.(Bourdieu, , p. 248)

أبعاد الاجتماعية للنزاعات العرقية والطائفية:

١. تعزيز الانقسامات الاجتماعية: تؤدي النزاعات إلى خلق حدود اجتماعية صارمة بين الفئات المختلفة، مما يُعزز الشعور بالتمييز والإقصاء.
٢. إضعاف رأس المال الاجتماعي: يُسبب الاستقطاب العرقي والطائفي تآكل الثقة المتبادلة والتعاون بين الأفراد والجماعات.
٣. تشويه الهوية الوطنية: عندما تسيطر الهويات الفرعية، يُصبح من الصعب تحقيق هوية وطنية جامعة، مما يُضعف الولاء والانتماء للدولة.

وفي ضوء نظرية الصراع الاجتماعي (كارل ماركس): يرى أن النزاعات تنشأ بسبب التفاوت في توزيع الموارد والسلطة بين المجموعات، مما يُعزز حالة التوتر. وفي ضوء نظرية التفاعل الرمزي تؤكد أن النزاعات قد تكون نتيجة اختلافات رمزية وتفسيرات متضاربة للهوية بين المجموعات. وفي ضوء نظرية "النظام الاجتماعي": تعتبر النزاعات العرقية والطائفية مؤشرًا على غياب التكامل الاجتماعي، حيث تفشل المؤسسات في توحيد المجتمع حول قيم مشتركة.

دور الدولة والمجتمع في الحد من النزاعات من خلال عدة وسائل:

- تعزيز الهوية الوطنية المشتركة من خلال تصميم برامج تُركز على القيم المشتركة وتعزز الشعور بالانتماء.
- إرساء العدالة الاجتماعية لضمان حصول جميع الفئات على فرص متساوية، مما يُقلل من الشعور بالإقصاء.
- تشجيع الحوار المجتمعي من خلال منصات تجمع بين الأطراف المختلفة لبناء تفاهم مشترك وتخفيف حدة التوتر.

ومن هذا المنطلق تعد النزاعات العرقية والطائفية ليست مجرد خلافات ثقافية أو دينية، بل هي انعكاس لأزمات اجتماعية أعمق تتعلق بالتفاوت والتمييز والتهميش. إن التصدي لهذه النزاعات يتطلب العمل على تعزيز التماسك الاجتماعي من خلال سياسات تحقق المساواة والعدالة، إلى جانب تعزيز دور التعليم والثقافة في بناء مجتمع متماسك ومتعدد الثقافات.

نظرة الإسلام للنزعات الطائفية وأثرها على وحدة الوطنية :الإسلام دين الوحدة والتآخي بين البشر، وينبذ كل أشكال التفرقة والتعصب الطائفي. يُعزز الإسلام مبادئ المساواة والعدالة والتسامح بين أتباعه وأفراد المجتمع الإنساني، مؤكدًا أن النزعات الطائفية تُهدد وحدة الأمة وتماسكها، وتتنافى مع القيم الإسلامية العليا. الإسلام يحذر من العصبية والفرقة. قال النبي ﷺ:"ليس منا من دعا إلى عصبية، وليس منا من قاتل على عصبية، وليس منا من مات على عصبية" (رواه أبو داود). ويحث الإسلام على التمسك بوحدة الأمة والتعاون بين أفرادها، كما جاء في قوله تعالى:وَٱعْتَصِمُوا بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا" (آل عمران: ١٠٣). فالطائفية تُضعف الأمة وتجعلها عرضةً للانقسامات والصراعات، مما يؤثر سلبًا على استقرارها وأمنها.

كما يؤكد الإسلام على المساواة بين جميع البشر بغض النظر عن العرق أو المذهب أو الطائفة. قال النبي ﷺ في خطبة الوداع:"لا فضل لعربي على أعجمي،ولا لأعجمي على عربي،ولا لأحمر على أسود،ولا لأسود على أحمر إلا بالتقوى" (رواه أحمد). الإسلام يجعل التقوى والعمل الصالح هما معيار التفاضل بين الناس، وليس الانتماءات الطائفية أو العرقية.

كما يؤكد الإسلام يُرسّخ مبدأ الأخوة بين أفراده. قال الله تعالى:"إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ" (الحجرات: ١٠). من خلال التسامح والتعايش السلمي بين المذاهب والطوائف يُعدّان من المبادئ الأساسية التي تضمن وحدة الأمة وتماسكها.

مواجهة الانقسامات الداخلية والنزعة الطائفية والعرقية:

١. مكافحة التمييز والتفرقة :تعتبر مكافحة التمييز والتفرقة أحد العوامل الأساسية لتحقيق الوحدة الوطنية في المجتمعات المتنوعة طائفيًا وعرقيًا. يتطلب ذلك تطبيق سياسات تشجع على تكافؤ الفرص وتكافؤ الحقوق بين جميع المواطنين، بغض النظر عن خلفياتهم الدينية أو العرقية (منظمة العفو الدولية، ٢٠٢٠، ص ٢٢-٢٣).

٢. إصلاح الخطاب الديني لتعزيز الوحدة الوطنية :يعتبر الخطاب الديني أحد العوامل المؤثرة في تشكيل الوعي المجتمعي، ويمكن أن يكون أداة قوية لتعزيز التماسك الاجتماعي، أو على العكس، أداة لنشر الانقسام إذا لم يتم توظيفه بالشكل الصحيح.

٣. إعلاء الرموز الوطنية المشتركة لتعزيز الوحدة الوطنية :تُعد الرموز الوطنية المشتركةركيزة أساسية في تعزيز الهوية الوطنيةوالانتماء، حيث تسهم في توحيد مختلف فئات المجتمع حول قيم ومبادئ موحدة.
٤. توسيخ المناسبات الوطنية كمساحة للتلاقي والتلاحم المجتمعي :تمثل المناسبات الوطنية فرصة ذهبية لتعزيز الوحدة الوطنية من خلال إشراك جميع الفئات في الاحتفالات والتعبير عن الانتماء للوطن.
٥. إدماج الهوية الوطنية في التعليم :يمثل التعليم حجر الأساس في توسيخ الهوية الوطنية وتعزيز قيم التعددية والتعايش. ومن خلال المناهج الدراسية والأنشطة التفاعلية، يمكن غرس مبادئ المواطنة المتساوية والانتماء الوطني لدى الأجيال القادمة.

إطلاق حملات توعية دينية لتعزيز المواطنةوالتعددية :تلعب التوعية الدينية دورًا رئيسيًا في توسيخ قيم المواطنة والتعددية، حيث يمكن توظيف الخطاب الديني لتعزيز الوحدة الوطنية ونبذ التعصب. لذا، يجب إطلاق حملات توعوية تستهدف مختلف الفئات المجتمعية عبر المنابر الدينية ووسائل الإعلام.
في إطار الجهود المبذولة لمواجهة الانقسامات داخل المجتمع المصري وتعزيز التماسك المجتمعي، شهدت مصر مؤخرًا عدة مبادرات وتطورات مهمة. الحوار الوطني: حيث أُطلقت مبادرة الحوار الوطني بهدف جمع مختلف القوى السياسية والاجتماعية لمناقشة القضايا الوطنية وتعزيز الوحدة، وفقًا لدراسة نُشرت في سبتمبر ٢٠٢٢، بهدف تعزيز التماسك الأسري والمجتمعي.
ومن هذا المنطلق، تعزيز وعي المجتمع بأن الدين يدعو للوحدة لا التفرقة، وتوسيخ ثقافة المواطنة التي تتجاوز الانتماءات الضيقة، مما يسهم في بناء مجتمع أكثر تماسكًا واستقرارًا.

- **_الاعلام الموجه والمضلل (البروباغندا)كتحدي سياسي**

يُعد الإعلام الموجه المضلل أداة فعّالة تُستخدم للتأثير على الرأي العام وتوجيهه نحو قضايا معينة أو تضليل الجمهور لتحقيق أهداف سياسية أو اقتصادية. يعتمد هذا النوع من الإعلام على نشر الأخبار الزائفة أو المغلوطة، وتحريف الحقائق، أو تضخيم الأحداث بشكل يؤدي إلى خلق نزاعات أو تعزيز انقسامات داخل المجتمع. أما البروباغندا، فهي كلمة تُستخدم عالميًا للإشارة إلى الإعلام الذي يهدف إلى توجيه الرأي العام من خلال التلاعب بالمعلومات، وهي منتشرة في الخطاب الإعلامي والسياسي، حيث يساهم الإعلام الموجه في زرع الفتن بين فئات الشعب، واستغلال وسائل التواصل الاجتماعي لترويج الشائعات وتأجيج النزاعات.
منصات التواصل الاجتماعي وأكبر مساحة لنشر التضليل

منصات التواصل الاجتماعي تُعد المساحة الأكبر لنشر التضليل، حيث تُستخدم لتوزيع المعلومات بسرعة دون التحقق من صحتها، مما يُسهم في انتشار الشائعات وتأثيرها على الرأي العام. تُستغل هذه المنصات من قبل حكومات وجماعات سياسية لتوجيه الروايات والتلاعب بمشاعر الناس.

الإعلام الموجه وانتشار الشائعات

يعد الإعلام من أهم أدوات تشكيل الوعي الجماعي وتعزيز القيم التي تُرسخ الهوية الوطنية. غير أن الإعلام الموجه، عندما يُستخدم لنشر الشائعات والتحريض، يصبح عاملًا أساسيًا في تعميق الانقسامات الاجتماعية وزعزعة التماسك الوطني. يشير علماء الاجتماع إلى أن الشائعات تعمل على تضخيم التوترات الاجتماعية، لا سيما عندما تنتشر عبر قنوات إعلامية تفتقر إلى المهنية. وفقًا لجالتونغ (٢٠٠٩)، يُعتبر الإعلام السلبي أداة فاعلة في إنتاج وإعادة إنتاج النزاعات، حيث يُغذي الانقسامات بين الفئات الاجتماعية من خلال تضخيم الاختلافات وتشويه الحقائق (Conflict Transformation by Peaceful Means, p. 45). كما أكد "رالف دارندون "عام ١٩٥٨ خضوع انظمة الاعلام للهيمنة الدولية وان اليات الهيمنة تتمثل في تقنيات الاعلام ووكالات الانباء وشركات الاعلان وخاصة مع مجتمعنا الاسلامي وهذا امتداد طبيعي للهيمنة الساسية والفكرية والتكنولوجية(مختار ،٢٠٠٧، ص٤٤)

تُشير دراسة أجرتها اليونسكو (٢٠٢٠) بعنوان" *Media and National Unity* إلى أن الإعلام الذي ينشر الأخبار الزائفة يُؤدي إلى تآكل الثقة بين أفراد المجتمع، مما يُضعف التماسك الاجتماعي ويُزيد من الاستقطاب. وتشدد الدراسة على أن أحد الأسباب الرئيسية لتأثير الإعلام السلبي هو قدرته على استغلال الفجوات الاجتماعية والاقتصادية كوسيلة لتوسيع الهوة بين الجماعات المختلفة.

كما يبرز أندرسون (١٩٩١) في كتابه *"Imagined Communities* أن الإعلام، في سياق دوره الإيجابي، يُمكن أن يخلق سرديات موحدة تُعزز من الشعور بالانتماء الوطني. غير أن استخدام الإعلام لنشر خطاب الكراهية أو التحيز يُعيد تشكيل المجتمعات بطريقة تضر بوحدتها الوطنية، مما يُضعف قدرتها على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية.

آليات الإعلام الموجه المضلل

- اختلاق الأخبار الكاذبة :نشر معلومات غير صحيحة أو مزيفة للتأثير على مشاعر الجمهور وإثارة القلق أو الغضب.
- تضخيم الأحداث :التركيز على قضايا ثانوية وتضخيمها لجعلها تبدو كأزمات كبرى.

- استخدام الخطاب العاطفي :الاعتماد على العواطف، مثل الخوف أو الغضب، بدلًا من الحقائق لتعزيز التأثير على الجمهور.

ومن الأمثلة الدالة على ذلك الحرب الأهلية السورية، حيث لعبت وسائل إعلام مختلفة دورًا في توظيف الصراع السوري لتقديم روايات متناقضة حسب أجنداتها السياسية. بعض القنوات وصفت الصراع بأنه طائفي بالكامل، مما زاد من تعقيد النزاع وأجّج الانقسامات. (تقرير *مركز كارنيغي للشرق الأوسط* بعنوان "سوريا والحرب الإعلامية).

مواجهة الإعلام الموجه المضلل كتحدي سياسي يؤثر على الوحدة الوطنية

لمواجهة الإعلام المضلل الذي يهدد الوحدة الوطنية واستقرارها، يجب تبني استراتيجيات شاملة تعزز التماسك الوطني والعدالة الاجتماعية، وتشمل هذه الاستراتيجيات:

١. تعزيز الحوكمة الرشيدة :تقوية المؤسسات السياسية لضمان الشفافية والمساءلة، مكافحة الفساد، وتعزيز سيادة القانون لضمان ثقة المواطنين بالدولة.
٢. تعزيز الحوار السياسي :إنشاء منصات حوار شاملة تجمع الأطراف السياسية المختلفة، والتوسط بين التيارات المتناحرة لتحقيق توافق حول القضايا الوطنية.
٣. تعزيز دور الإعلام الوطني :تسعى الدولة إلى تمكين وسائل الإعلام الوطنية، سواء الحكومية أو الخاصة، لتقديم محتوى إعلامي مهني وموضوعي يهدف إلى تصحيح المعلومات المغلوطة والتصدي للقنوات المعادية التي تنشر الأخبار المضللة. دراسة نُشرت في المجلة العلمية لبحوث الإعلام وتكنولوجيا الاتصال عام ٢٠١٩ تناولت دور الفضائيات المصرية في مواجهة هذه التحديات وتصحيح المعلومات لدى الجمهور (صلاح ، ٢٠١٩، ص ٥٨).
٤. تمكين المجتمع المدني :دعم الجمعيات الأهلية من أجل تنمية روح الولاء والانتماء، وتحقيق أكبر درجة من التماسك الاجتماعي. يُعد المجتمع المدني أحد الوسائل لتنمية الروح الوطنية وتخفيف العبء عن كاهل الحكومة (عز ، *ثقافة التطوع وجمعيات تنمية المجتمع المحلي... البعد الغائب*، 2004، ص ١٣).
٥. تعزيز دور الشباب في المشاركة السياسية :منح الشباب الفرصة للمشاركة الفعّالة في الحياة السياسية لصناعة التغيير وتحقيق وحدة وطنية تساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية.

٣-الفساد كتحدي سياسي

من التحديات السياسية التي تؤثر في الوحدة الوطنية، يُعد الفساد الإداري أحد أبرز العوامل التي تؤدي إلى تعميق الانقسامات داخل المجتمع. إن الفساد يساهم في تآكل الثقة بين المواطنين والحكومة، مما يُؤثر سلبًا على التماسك الاجتماعي ويُزيد من الاستقطاب السياسي.

الفساد الإداري هو أحد التحديات الجوهرية التي تؤثر على الاستقرار السياسي والاجتماعي في أي دولة. إنه يشمل ممارسات غير قانونية أو غير أخلاقية داخل المؤسسات الحكومية، مثل الرشوة، المحاباة، التلاعب بالعقود، وإساءة استخدام السلطة. الفساد الإداري يهدد الوحدة الوطنية والتماسك الاجتماعي بشكل كبير، حيث يعزز الشعور بعدم العدالة ويُضعف الثقة في المؤسسات الحكومية، مما يؤدي إلى تراجع المشاركة في الحياة العامة واهتزاز الهوية الوطنية.

آثار الفساد الإداري على الوحدة الوطنية:

- ضعف الثقة في المؤسسات :عندما يكون الفساد متفشيًا في الحكومة، يفقد المواطنون الثقة في قدرة المؤسسات على تحقيق العدالة وتنفيذ السياسات بشكل عادل. هذا يؤدي إلى تآكل الروابط الاجتماعية ويشجع الأفراد على البحث عن هويات فرعية بديلة على حساب الهوية الوطنية الجامعة.
- الاستقطاب الاجتماعي :الفساد يعزز الفجوة بين الطبقات الاجتماعية، حيث تزداد الهوة بين الأغنياء والفقراء، مما يزيد من الشعور بالغبن ويؤدي إلى نزاعات اجتماعية.
- تراجع المشاركة السياسية :الفساد يقوض حوافز الأفراد للمشاركة في الأنشطة السياسية والمجتمعية. عندما يشعر المواطنون أن الفساد يمنع تحقيق العدالة، ينسحبون من الحياة العامة، مما يُضعف التماسك الاجتماعي.

دراسة أجرتها منظمة الشفافية الدولية (2021)أكدت أن ارتفاع معدلات الفساد يساهم في تفكيك المجتمعات وزيادة الاستقطاب، مما يضر بالتماسك الوطني.

مواجهة الفساد الإداري:

من أجل مواجهة الفساد الإداري وتقوية الوحدة الوطنية، يجب تبني استراتيجيات شاملة تشمل:

- تعزيز الشفافية والمساءلة :من خلال إصلاح الهياكل المؤسسية وضمان العدالة والمساواة بين جميع أفراد المجتمع.

- تطوير الحكومة الرقمية :استخدام التكنولوجيا في تقديم الخدمات لتقليل فرص الفساد، عن طريق تقليل التفاعل المباشر بين الموظفين الحكوميين والمواطنين، مما يحد من الرشوة والمحسوبية.
- تعزيز القيم الأخلاقية :غرس قيم النزاهة والصدق في نفوس الأفراد منذ الصغر، مما يعزز من بناء الثقة بين الأفراد والمؤسسات.

مواجهة الفساد الإداري من المنظور الإسلامي:

الإسلام يولي أهمية كبيرة لتحقيق العدالة والمساواة بين أفراد المجتمع، ويُدين الفساد بشدة. يحث القرآن الكريم على محاربة الفساد ويُحذر من عواقبه على الفرد والمجتمع. كما يدعو الإسلام إلى بناء مؤسسات شفافة وعادلة تُحقق مصالح الجميع وتُعزز من الوحدة الوطنية. في الحديث النبوي الشريف، يُؤكد النبي ﷺ على أن "من استعملناه على عملٍ فرزقناه رزقًا فما أخذ بعد ذلك فهو غلول" (رواه أبو داود)، مما يُظهر أهمية الشفافية والنزاهة في إدارة شؤون الدولة.

الواقع الحالي في مصر:وفقًا لتقرير منظمة الشفافية الدولية (2025)، تراجعت مصر في مؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠٢٤ إلى المرتبة ١٣٠ من بين ١٨٠ دولة، وهو ما يُظهر تحديات مستمرة في مكافحة الفساد. هذا التراجع يعكس الحاجة الملحة لتعزيز الشفافية والمساءلة في المؤسسات الحكومية، وهو ما يتطلب تنفيذ استراتيجيات فعالة لمحاربة الفساد.

في الختام، الفساد الإداري يُعد تهديدًا كبيرًا للوحدة الوطنية والتماسك الاجتماعي، ويتطلب استراتيجيات شاملة لمكافحته، سواء على المستوى السياسي أو الاجتماعي، مع التركيز على تعزيز القيم الأخلاقية وبناء مؤسسات قوية وشفافة.

٦- تحديات تقنية وإعلامية

- التحديات التقنية

تُعتبر التقنية اليوم من المحركات الأساسية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، حيث تُسهم في تعزيز التواصل، تبادل المعلومات، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومع ذلك، فإن التقدم التكنولوجي السريع يصاحبه تحديات قد تُعيق تحقيق الوحدة الوطنية وتعكر استقرار المجتمعات. أحد أبرز هذه التحديات هو ضعف البنية التحتية الرقمية في بعض المناطق، مما يؤدي إلى اتساع الفجوة الرقمية وحرمان شرائح كبيرة من المشاركة الفعالة في البيئة الرقمية. بالإضافة إلى ذلك، تُعد التهديدات السيبرانية، مثل الاختراقات الإلكترونية وانتشار الأخبار المضللة، مصدر قلق كبير، حيث يمكن أن تُستخدم التقنية كأداة لزعزعة الثقة بين الأفراد ومؤسساتهم. كما أن الاستخدام غير المنظم للتقنيات الحديثة، بما في ذلك الخوارزميات، قد يسهم في تعزيز الانقسامات الاجتماعية بدلًا من توحيدها، مما يؤكد ضرورة

التصدي لهذه التحديات. وذلك من خلال توجيه التكنولوجيا نحو تحقيق أهداف الوحدة الوطنية وتعزيز التماسك الاجتماعي بشكل مستدام (الأمم المتحدة، ٢٠٢٣).

أثار التحديات التقنية:الاختراقات الإلكترونية وتأثيرها على الثقة المجتمعية: تشكل الهجمات السيبرانية تهديدًا مباشرًا للأمن القومي والاستقرار الاجتماعي، حيث يتم استغلالها لنشر معلومات مضللة أو سرقة بيانات شخصية حساسة. هذه الهجمات تؤدي إلى زعزعة الثقة بين المواطنين والدولة، خاصة عندما يتعلق الأمر بقدرة المؤسسات الحكومية على حماية البيانات والمعلومات الخاصة بالمواطنين.

- وفقًا لدراسة صادرة عن مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (CSIS, 2022)، تعرضت ٦٤٪ من دول العالم لهجمات إلكترونية استهدفت مؤسسات حيوية مثل البنوك، المستشفيات، والبنية التحتية الرقمية، مما انعكس سلبًا على الثقة العامة بالدولة وقدرتها على ضمان الأمان الرقمي (CSIS, 2022، الصفحة: ١٠-١٢)
- التكنولوجيا كأداة للاستقطاب والتلاعب بالرأي العام :تستخدم التكنولوجيا الحديثة، بما في ذلك منصات التواصل الاجتماعي والخوارزميات المتقدمة، كأداة قوية لتوجيه الرأي العام. على الرغم من إمكانياتها الإيجابية في نشر المعلومات وتعزيز التفاعل، إلا أن هذه الأدوات قد تُستغل بطرق سلبية تُعزز الاستقطاب الاجتماعي والسياسي.
- وفقًا لدراسة نشرتها جامعة ستانفورد (2022)، فإن ٧٢٪ من المستخدمين يتعرضون لمحتوى يعزز تحيزاتهم الشخصية نتيجة خوارزميات موجهة (John Smith, Emily Brown, and Michael Davis, 2022، ص ٢٨-٣٠)
- كما أشار تقرير معهد رويترز لدراسات الصحافة (2023)إلى أن الأخبار الكاذبة تنتشر بمعدل أسرع بـ٧٠٪ من الأخبار الحقيقية على وسائل التواصل الاجتماعي(Digital News Report 2023 ، الصفحة: ٤٥-٤٧)

مواجهة تحديات التقنية:

١. تعزيز البنية التحتية التقنية :من خلال تطوير الشبكات، والعمل على تحسين وتوسيع شبكات الاتصالات والإنترنت لتغطية كافة المناطق داخل الدولة بشكل عادل، مع التركيز على توفير خدمات سريعة وموثوقة. الهدف هو تقليل الفجوة الرقمية بين المناطق الحضرية والريفية، وضمان وصول الجميع إلى التكنولوجيا الرقمية.

٢. تحديث الأنظمة :الاستثمار في تحديث الأنظمة التقنية الحالية من خلال تبني أحدث الابتكارات التكنولوجية التي تتماشى مع احتياجات الدولة المتطورة. يشمل ذلك تعزيز كفاءة الأنظمة الإلكترونية، تحسين إدارة البيانات الوطنية، واعتماد تقنيات تساهم في دعم التنمية المستدامة.

٣. تعزيز الأمان السيبراني :وضع سياسات قوية للأمن السيبراني، من خلال إنشاء وتطبيق لوائح وتشريعات متطورة تهدف إلى حماية البيانات الوطنية والبنية التحتية الرقمية من التهديدات السيبرانية. تتضمن هذه السياسات تحديد إجراءات واضحة للاستجابة السريعة للهجمات الإلكترونية، وتعزيز التعاون بين المؤسسات الحكومية والخاصة لضمان الأمان الرقمي.

٤. التوعية بالمخاطر التقنية :من خلال تنفيذ حملات تثقيفية تهدف إلى رفع مستوى الوعي بين أفراد المجتمع حول التحديات الأمنية التي تواجه الأنظمة الرقمية، مثل عمليات الاحتيال، والهجمات الإلكترونية، وسرقة البيانات. تعزيز الأمان السيبراني ضرورة حيوية في ظل التحديات الرقمية المتسارعة، حيث يساهم في حماية مصالح الدولة ومواطنيها وتحقيق الاستقرار الوطني. يمكن تحقيق ذلك من خلال سياسات شاملة وبرامج توعية مجتمعية تعزز الوعي بالاستخدام الآمن للتقنيات وحماية الخصوصية الرقمية، مما يساهم في بناء مجتمع رقمي مرن وآمن قادر على مواجهة التحديات المستقبلية بدعم من تكاتف الجهود بين الجهات الحكومية والخاصة والمجتمع المدني.

٧-التحديات الاعلامية

تُعد التحديات الإعلامية من أبرز العقبات التي تواجه تحقيق الوحدة الوطنية في العصر الحديث، حيث تؤثر وسائل الإعلام بشكل كبير على تشكيل الرأي العام وتعزيز التماسك الاجتماعي. وفيما يلي أبرز هذه التحديات:

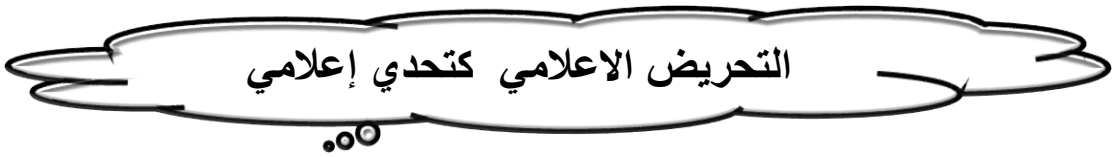

البروباغندا التحريضية

تعد ظاهرة "البروباغندا التحريضية" استخدام الإعلام كأداة دعاية للتأثير السلبي على العقول، وانتشار الأخبار الكاذبة وخطابات الكراهية عبر وسائل الإعلام التقليدية والجديدة. هذا النوع من الإعلام يُعد من أبرز التحديات التي تهدد استقرار المجتمعات ووحدتها. يُستخدم التضليل الإعلامي كأداة لتوجيه الرأي العام نحو أهداف محددة تخدم مصالح ضيقة أو أجندات خارجية. غالبًا ما يتجلى ذلك في نشر محتوى مضلل أو خطاب يدعو إلى الانقسام الطائفي أو العرقي، مما يؤدي إلى توتر العلاقات بين مكونات المجتمع.

على سبيل المثال، انتشار منصات إعلامية تنشر محتوى مضلل وموجّه يؤدي إلى تقويض الثقة في المؤسسات، إضعاف النسيج الاجتماعي، وزيادة التوترات بين الفئات المختلفة. كما أن ذلك يُقلل الثقة بين المواطنين والحكومات نتيجة لتصديق الأخبار الزائفة (عبد الرحمن، ٢٠٢١، ص٤٥) لاعتماد على الإعلام الخارجي

الاعتماد على الإعلام الخارجي يحدث عندما يستهلك الجمهور، خاصة الشباب، محتوى إعلاميًا من مصادر أجنبية تمثل أجندات تختلف عن المصالح الوطنية. غالبًا ما يفتقر هذا المحتوى إلى الحيادية ويُقدَّم بطريقة تؤثر على الهوية الثقافية والقيم الاجتماعية.

أسباب الاعتماد على الإعلام الخارجي:

١. ضعف الإعلام الوطني :عدم قدرة الإعلام المحلي على إنتاج محتوى متنوع وجذاب ينافس ما تقدمه المنصات العالمية من حيث الجودة والإبداع.

٢. الإغراء الثقافي والإبداعي :تأثر الشباب بالمحتوى الذي تقدمه المنصات العالمية بفضل أساليبها المبتكرة والجاذبة.

٣. غياب الرقابة الفعّالة :نقص في السياسات الرقابية على المحتوى الأجنبي الموجّه للجمهور المحلي، مما يفتح المجال لتأثيرات سلبية على القيم الوطنية.

تأثيرات الاعتماد على الإعلام الخارجي:

١. التأثير الثقافي :تبنّي الشباب لقيم وسلوكيات مستوردة قد تؤدي إلى تآكل الروابط الثقافية والاجتماعية الوطنية.

٢. التأثير السياسي :ميل الشباب نحو أفكار وأيديولوجيات خارجية قد يُضعف ثقتهم في المؤسسات الوطنية ويؤثر على استقرارها.

٣. التأثير الاقتصادي :قلة الإقبال على المحتوى المحلي يؤدي إلى تراجع عائدات الصناعة الإعلامية الوطنية ويُضعف تطورها (محمود، ٢٠٢٠، ص٨٩-٩١)

مواجهة تحدي الإعلام

إطلاق حملات توعوية:تنفيذ حملات شاملة تهدف إلى توعية الجمهور بمخاطر الأخبار الزائفة وتأثير الإعلام الخارجي على القيم والمواقف الاجتماعية. تُركز هذه الحملات على تعليم الأفراد كيفية التحقق من مصادر المعلومات واستخدام وسائل الإعلام بشكل مسؤول، مع إبراز أهمية التصدي للتضليل الإعلامي الذي يهدد الوحدة الوطنية.

- دمج مفاهيم التربية الإعلامية في التعليم:إدراج مفاهيم التربية الإعلامية في المناهج الدراسية، بدءًا من المراحل الأساسية وحتى الجامعية، لتزويد الطلاب بالمهارات اللازمة لفهم المحتوى الإعلامي وتحليله. يساعد ذلك على بناء جيل واعٍ يمكنه التمييز بين المعلومات الصحيحة والمضللة، والتفاعل مع وسائل الإعلام بطريقة تحمي قيمه الوطنية وتعزز مسؤوليته الاجتماعية.

- تعزيز الحوار المجتمعي:استخدام الإعلام كوسيلة للحوار :تحويل وسائل الإعلام إلى منصات مفتوحة للحوار بين مختلف مكونات المجتمع، بهدف تعزيز التفاهم والتقارب. يمكن تحقيق ذلك من خلال استضافة النقاشات التي تشمل كافة الأطياف الاجتماعية والثقافية.
- تفعيل البرامج التفاعلية :إطلاق برامج إعلامية تفاعلية تُشرك الجمهور في الحوار حول القضايا العامة، مثل جلسات النقاش الحية أو البرامج التي تتيح مشاركة مباشرة عبر وسائل التواصل الاجتماعي.
- تنظيم الإعلام الخارجي:تعزيز الرقابة على المحتوى الخارجي :فرض رقابة فعّالة على المحتوى الإعلامي الخارجي الذي يُبث للجمهور المحلي، مع التركيز على المواد التي تتعارض مع القيم والثوابت الوطنية.
- دعم الإعلام المحلي كبديل :الاستثمار في تطوير الإنتاج الإعلامي الوطني لخلق محتوى متنوع وجذاب يلبي احتياجات الجمهور. يمكن تحقيق ذلك من خلال تحسين جودة البرامج واستخدام التكنولوجيا الحديثة في الإنتاج، لتقديم بدائل تضاهي الإعلام الخارجي في الجاذبية والتأثير (شؤون عربية، ٢٠٢٢)
- إنشاء رقابة فعّالة وإرشادات صارمة لإدارة البيانات :وقف حملات التضليل الضارة على وسائل التواصل الاجتماعي.
- إعادة تصميم أدوات وسائل التواصل الاجتماعي :يجب على شركات التكنولوجيا منع توظيف منصاتها لأغراض سياسية ضارة.
- زيادة الوعي السياسي لدى المواطنين :تحسين قدرة الأفراد على التمييز بين المعلومات المضللة والحقيقية.

تمثل التحديات التقنية والإعلامية قضايا محورية تؤثر بعمق على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وللتصدي لها، يجب تعزيز البنية التحتية التقنية، وتطوير الأمن السيبراني، وتأهيل الكفاءات الوطنية لمواكبة التطورات. على الجانب الإعلامي، يُعد بناء إعلام وطني قوي ومؤثر، ومكافحة الأخبار المضللة، وتنظيم وسائل التواصل الاجتماعي من الأولويات لتعزيز الهوية الوطنية والوحدة المجتمعية. تستدعي مواجهة هذه التحديات جهودًا متكاملة وخططًا مدروسة تستفيد من فرص التكنولوجيا والإعلام لدعم التنمية المستدامة وضمان استقرار المجتمع.

وفي ضوء ما سبق من تناولنا للتحديات الداخلية التي تواجه تحقيق الوحدة الوطنية، يتضح أن هذه التحديات تتسم بتعقيدها وتشابكها بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتقنية والإعلامية. ومع ذلك، فإن مواجهتها ليست مستحيلة إذا تم التعامل معها برؤية استراتيجية شاملة.

يتطلب التصدي لهذه التحديات تعزيز التعاون بين مختلف الأطراف الوطنية، بما في ذلك الحكومة، المؤسسات المدنية، القطاع الخاص، والمجتمع ككل. كما أن التركيز على بناء منظومة قيمية مشتركة تدعم الانتماء الوطني وتحترم التنوع، مع تعزيز القدرات التقنية وتطوير الإعلام الوطني، يمثل ضرورة ملحة لتحقيق الاستقرار والتماسك المجتمعي.

من خلال استثمار الجهود في هذه المجالات، يمكن تجاوز العوائق الداخلية وتحويلها إلى فرص تدعم التنمية المستدامة وتعزز الوحدة الوطنية، مما يساهم في بناء مجتمع قوي ومتماسك قادر على مواجهة تحديات الحاضر والمستقبل

ثانيا: في القسم التالي، سنتناول بالتفصيل التحديات الخارجية التي تؤثر على الوحدة الوطنية وسبل مواجهتها في السياق المصري

١.الصراعات الاقليمية والدولية.
٢-التبعية الاقتصادية.
٣-التغيرات المناخية والبيئية.

ا-الصراعات الإقليمية والدولية وتأثيرها على الوحدة الوطنية

النزاعات في الدول المجاورة تُحدث تداعيات ملموسة على استقرار الدول المجاورة، حيث تؤدي إلى تدفق اللاجئين عبر الحدود، مما يزيد الضغط على البنية التحتية المحلية مثل التعليم والصحة والإسكان. على سبيل المثال، تسببت تداعيات النزاع السوري في زيادة كبيرة في أعداد اللاجئين في دول مثل الأردن ولبنان، مما أثر على الخدمات العامة وأثار تحديات اقتصادية واجتماعية (تقرير البنك الدولي، "تأثير النزاعات على الاقتصادات الوطنية"، ٢٠٢٠، ص٣٢).

كما أن هذه الصراعات تُفرز تدفقات كبيرة من الهجرة القسرية، مما يُفاقم الأعباء الاقتصادية والاجتماعية. ومن منظور اجتماعي، تؤدي هذه التدفقات إلى نزاعات ثقافية واجتماعية قد تهدد التماسك الوطني، كما أظهرت دراسة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن الدول المستقبلة تُعاني من تفكك النسيج الاجتماعي بسبب التوترات الناتجة عن اختلاف القيم الثقافية بين اللاجئين والسكان الأصليين.(UNHCR, 2020, Global Trends in Forced Displacement, p. 8)

الأثر الاجتماعي للصراعات الإقليمية

- الهجرة القسرية وتفكك النسيج الاجتماعي :تؤدي تدفقات اللاجئين إلى تحديات تتعلق بالاندماج والتكيف الثقافي، مما يُهدد التماسك الوطني.
- الضغط على الموارد والبنية التحتية :تُسهم زيادة الأعداد في الضغط على الموارد مثل الماء والطاقة، وكذلك على الخدمات العامة كالتعليم والصحة، مما يزيد من التوترات الاجتماعية.

مواجهة تحدي الصراعات الاقليمية والدولية

- حماية الحدود وتعزيز الأمن الوطني:من خلال تطوير الأجهزة الأمنية باستخدام أنظمة مراقبة متقدمة مثل الطائرات بدون طيار والكاميرات الحرارية وأنظمة الذكاء الاصطناعي.
- تدريب الكوادر الأمنية من خلال برامج متخصصة لمكافحة التهريب والتسلل.
- تعزيز الهوية الوطنية الجامعة:ونشر خطاب إعلامي واجتماعي يركز على القيم الوطنية المشتركة بعيدًا عن التمييز.
- تنظيم فعاليات وأنشطة وطنية تُعزز الوحدة بين السكان المحليين واللاجئين.
- التعاون الدولي:وطلب الدعم المالي والفني من المؤسسات الدولية مثل الأمم المتحدة والبنك الدولي لمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن الصراعات.
- المشاركة في برامج دولية لإعادة توطين اللاجئين وتخفيف العبء على الدول المضيفة.
- تطوير البنية التحتية والخدمات العامة:تحسين الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة والإسكان لاستيعاب الأعداد المتزايدة دون التأثير على السكان المحليين.
- إشراك اللاجئين في التنمية:برامج تعليم وتأهيل :تقديم برامج تعليمية ومهنية للاجئين تمكنهم من المساهمة في الاقتصاد المحلي.
- الاندماج في سوق العمل :السماح للاجئين بالعمل في قطاعات تحتاج إلى عمالة إضافية لتعزيز الإنتاجية الاقتصادية، مثل الزراعة أو الحرف اليدوية.
- المشاريع التنموية :تصميم مشاريع تعاونية تجمع اللاجئين والسكان المحليين، مثل إنشاء مزارع مجتمعية أو برامج إعادة التدوير، مما يقلل التوترات الاجتماعية ويُحوّل اللاجئين إلى مساهمين في التنمية (منظمة العمل الدولية، ILO(2021) ,صفحة ٣٠-٣٢)

إدارة أعباء اللاجئين بفعالية تتطلب تعاونًا دوليًا وبرامج محلية تُحقق توازنًا بين تلبية احتياجات اللاجئين وحماية مصالح المجتمع المضيف، مما يُسهم في تحقيق تنمية مستدامة واستقرار مجتمعي.

ومن التحديات الخارجية (التبعية الاقتصادية)

ويري أنصار التبعية الاقتصادية أنها تعني اعتماد الدولة بشكل كبير على قوى خارجية من خلال استيراد السلع الأساسية، الاعتماد على الاستثمارات الأجنبية، أو اللجوء إلى قروض ومساعدات مالية دولية.

المساعدات والقروض الدولية وتأثيرها على السيادة الاقتصادية غالبا ما ترتبط القروض والمساعدات بشروط تُلزم الدول بتنفيذ إصلاحات اقتصادية أو سياسية قد لا تتماشى مع احتياجاتها المحلية. تُستخدم هذه المساعدات كأداة سياسية تضغط بها الدول المانحة على الدول المتلقية لتبني سياسات متوافقة مع أجنداتها.

الاعتماد الكبير على القروض والمساعدات يُعرّض الدول لتقييد قراراتها الاقتصادية بسبب الشروط المفروضة، مما يقلل من استقلالها الاقتصادي. رغم أن القروض والمساعدات قد تُعالج أزمات قصيرة المدى، إلا أن إدارتها بشكل غير فعال يُعرض الدول لخسارة جزء من استقلالها الاقتصادي والسياسي. (البنك الدولي، ٢٠١٩، ص٤٥-٤٧).

آثار التبعية الاقتصادية

١. التأثر بتقلبات الأسواق العالمية:الدول التي تعتمد على استيراد احتياجاتها تصبح عُرضة لتقلبات الأسعار العالمية. مثلًا، ارتفاع أسعار النفط يؤثر على تكاليف النقل والطاقة، مما يؤدي إلى زيادة تكاليف المعيشة.

٢. الاعتماد على الاستيراد:الاعتماد على استيراد السلع الأساسية يجعل الاقتصادات هشّة أمام الأزمات الدولية، مثل الحروب أو الكوارث الطبيعية، مما يؤدي إلى نقص في السلع وزيادة تكاليفها على المواطنين.

مواجهة تحدي التبعية الاقتصادية

- تنويع الاقتصاد المحلي ودعم الصناعات الوطنية:من خلال تحفيز نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتعزيز الإنتاج الوطني وتوفير بدائل محلية للسلع المستوردة (مجلة الاقتصاد الوطني، ٢٠٢٠، ص١٢٠-١٢٢)
- تشجيع المنتجات الوطنية ودعم الإنتاج المحلي:من خلال فرض رسوم جمركية على السلع المستوردة لزيادة تنافسية المنتجات الوطنية، مما يُشجع على تحسين الجودة وزيادة الإنتاج.
- تقليل استيراد السلع غير الضرورية لتحسين الميزان التجاري وتعزيز الاكتفاء الذاتي (البنك الدولي، ٢٠٢١، ص٤٢-٤٥)

١. تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص:
   - إشراك الشركات الخاصة في تنفيذ المشروعات الكبرى لتطوير الاقتصاد المحلي.
   - دعم البحث والتطوير لتصنيع منتجات جديدة تُلبي احتياجات السوق المحلي.

٢. تعزيز التعليم والتدريب لإعداد كوادر وطنية ماهرة:
   - إنشاء مراكز تدريب متخصصة في مجالات الصناعة والتكنولوجيا والزراعة لتلبية احتياجات السوق (عوض، التعليم العالي والبحث العلمي، ١٩٩٠، ص٧١)
   - ربط التعليم بسوق العمل من خلال تطوير المناهج لتتوافق مع متطلبات السوق المحلي والدولي، مثل إضافة مواد دراسية تُعزز الفهم التطبيقي كريادة الأعمال والمهارات التقنية.

- تقليل الاعتماد على الخبرات الأجنبية:تدريب الكوادر المحلية لتقليل الحاجة إلى الاستعانة بخبراء من الخارج.
- تعزيز الكفاءة الإنتاجية لتحسين الجودة وزيادة الإنتاج في مختلف القطاعات.
- تشجيع الابتكار والإبداع:عبر دعم الأبحاث التطبيقية وتوظيفها في خدمة التنمية.
- تقديم الدعم المادي والمعنوي للمبتكرين والمخترعين لتطوير تطبيقات علمية تلبي احتياجات السوق المحلي.

مواجهة تحديات التبعية الاقتصادية تتطلب تكامل الجهود بين دعم الإنتاج المحلي، تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتنمية الكفاءات الوطنية. تحقيق هذه الأهداف يُسهم في بناء اقتصاد وطني قوي ومستقل يُعزز من سيادة الدولة واستقرارها.

ج- ومن التحديات الخارجية (التغيرات المناخية)

التأثيرات الاجتماعية للأزمات المناخية والبيئية

١- .النزوح والهجرة الاجتماعية

تؤدي الكوارث الطبيعية المتكررة إلى نزوح جماعي للسكان، مما يضع ضغوطًا على البنى التحتية والخدمات الاجتماعية في المدن المستقبِلة. يشير تقرير الأمم المتحدة للتغير المناخي إلى أن النزوح الجماعي قد يؤدي إلى تفكك الروابط الاجتماعية وزيادة معدلات الفقر (الأمم المتحدة، ٢٠٢٣، ص. ١٢-١٥)

١- ارتفاع درجة حرارة الأرض

يعد ارتفاع حرارة الأرض واحدًا من أوضح وأخطر انعكاسات التغيرات المناخية. بعض أرجاء الكوكب قد تصبح غير صالحة للسكن في العقود القادمة بسبب ارتفاع الحرارة، مما يؤدي إلى:

- زيادة معدل انتشار الأمراض والأوبئة المستوطنة :مثل الملاريا وحمى الضنك والتيفوئيد والكوليرا بسبب هجرة الحشرات الناقلة، وارتفاع الحرارة والرطوبة، ونقص مياه الشرب النظيفة، مما يزيد من خطر الوفيات.
- زيادة نسبة الأراضي القاحلة وانخفاض الإنتاجية الزراعية :نتيجة مباشرة لزيادة نسبة الجفاف وتأثر المحاصيل الزراعية سلبًا.
- تغير أنماط الأمطار والثلوج وتيارات المحيطات :وارتفاع ملوحة وحموضة مياه البحر، مما يؤدي إلى موجات جفاف وحرائق غابات شديدة وعواصف أكثر حدَّة.

٣- .المجاعات والكوارث

زيادة معدلات سقوط الأمطار الغزيرة وارتفاع منسوب البحار يؤثران على المدن الكبرى والمناطق الصناعية والساحلية. يؤدي نقص الموارد المائية إلى خسائر زراعية فادحة، خاصة في الدول النامية، مما يسبب انتشار المجاعات وارتفاع حالات سوء التغذية. تُهدد الكوارث الطبيعية وجود بعض الدول النامية وتُحفِّز موجات لجوء وهجرة عالمية، مما يُشعل حروبًا على الموارد (موسوعة الجزيرة، ٢٠٢٣)

٤- التأثيرات على الصحة النفسية والاجتماعية

القلق المتزايد بشأن المستقبل واضطرابات الحياة اليومية يؤديان إلى ارتفاع معدلات الإجهاد النفسي والاجتماعي، خاصة بين النازحين. أظهرت الدراسات أن الضغوط النفسية والاجتماعية تؤدي إلى انخفاض مستويات الرفاهية والصحة العامة(OHCHR ، 2022، ص. ١٠-١٢)

٥- .النزاعات الاجتماعية والصراعات على الموارد

تناقص الموارد الطبيعية يُشعل المنافسة على المياه والأراضي والغذاء، مما يؤدي إلى صراعات داخلية وإقليمية تُزعزع الاستقرار الاجتماعي. يشير تقرير FAO إلى أن تدهور الموارد الطبيعية يفاقم الصراعات التي تؤثر على استقرار النسيج الاجتماعي(FAO) ، 2023، ص. ٣٠-٣٥).

٦- .تفاقم الفوارق الاجتماعية والاقتصادية

تتأثر الفئات الضعيفة – مثل الأسر ذات الدخل المحدود والنساء وكبار السن – بشكل أكبر بالكوارث المناخية، حيث يُصبحون أكثر عرضة لفقدان مصادر رزقهم. تؤدي هذه التأثيرات إلى تفاقم الفجوات الاجتماعية والاقتصاديةUNDRR) ، 2022، ص. ٢٢-٢٨).

مواجهة التحديات المناخية والبيئية

١- .تعزيز الحملات التوعوية والتثقيف المجتمعي

إطلاق حملات متكاملة لتثقيف المواطنين حول آثار التغير المناخي وسبل التكيف معها. يجب أن تستهدف هذه الحملات الفئات الأكثر عرضة للتأثر وتوفر معلومات دقيقة حول إدارة الموارد، مما يُعزز التماسك الاجتماعي ويقلل الشعور باليأس(CASCADES ، 2022، ص. ١٨-٢٥).

٢- تطوير برامج تدريب وتأهيل متخصصة

تنفيذ برامج تدريب سنوية لتأهيل الكوادر الاجتماعية والطبية للتعامل مع الأزمات. تتضمن هذه البرامج ورش عمل ومحاضرات تركز على إدارة الأزمات وتقييم الكفاءة بشكل دوري لضمان جاهزية الفرق (OHCHR، 2022، ص. ١٠-١٢).

٢- .وضع خطط لإدارة الموارد الطبيعية

- اعتماد مصادر الطاقة المتجددة كالطاقة الشمسية والرياح.
- استنباط أنواع محاصيل تتحمل ارتفاع درجات الحرارة.

- جذب استثمارات وتمويلات خضراء لتعزيز الأنشطة البيئية.

٤- تحسين الممارسات الزراعية

- حظر المبيدات الكيميائية والاتجاه إلى الزراعة العضوية المستدامة.
- تعديل الأنماط الزراعية وتطبيق دورات زراعية مناسبة.
- زيادة حملات التشجير واستخدام حلول لمعالجة ملوثات المصانع ومياه الصرف.

٥- تعزيز البحث العلمي والشراكات الدولية

- دعم البحث العلمي لتطوير حلول مبتكرة لمواجهة التغيرات المناخية.
- تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص لدعم المشاريع البيئية.

تتطلب مواجهة الأزمات المناخية والبيئية جهودًا شاملة تتضمن التوعية المجتمعية، تطوير البنى التحتية، وتعزيز التعاون المحلي والدولي. تحقيق الوحدة الوطنية والعمل المشترك يُعتبر ضرورة حتمية لبناء مجتمعات قادرة على التكيف مع التحديات البيئية وضمان استدامتها. كما قال المهاتير محمد: "النجاح لا يحتاج إلى أرض خصبة، بل إلى شعب يرفض الاستسلام للفشل" (شبكة مراسلين، ٢٠٢٥).

تشكل التحديات الخارجية اختبارًا حقيقيًا لقدرة الدول والمجتمعات على التكيف والصمود أمام الضغوط الدولية والإقليمية. فالتغيرات المناخية والبيئية، النزاعات على الموارد، ومحاولات التدخل في السيادة الوطنية، تُبرز أهمية بناء استراتيجيات متكاملة تُعزز الوحدة الداخلية وتُسهم في مواجهة هذه التحديات بفعالية.

إن التصدي لهذه التحديات يتطلب العمل على تحقيق التوازن بين متطلبات التنمية المستدامة وحماية الموارد الطبيعية، إلى جانب تعزيز الشراكات الإقليمية والدولية بما يخدم المصالح الوطنية. كذلك، فإن الاستثمار في التعليم، والبحث العلمي، وتمكين الفئات المهمشة، يُعد مفتاحًا لزيادة قدرة المجتمعات على تجاوز الأزمات الخارجية وتحويلها إلى فرص للنمو والتطور.

في نهاية المطاف، فإن مواجهة التحديات الخارجية بنجاح تعتمد على رؤية وطنية واضحة، وإرادة سياسية قوية، وتكاتف شعبي يُرسخ قيم التضامن والتكامل كحجر زاوية لتحقيق التنمية المستدامة والسيادة الوطنية.

من خلال ما سبق، يتضح أن التحديات الداخلية والخارجية تمثل عائقًا أمام استقرار الدول وتنميتها، مما يستلزم وضع استراتيجيات متكاملة تُعزز من الوحدة الوطنية وتُحقق الاستقلال الاقتصادي. ويعد تعزيز التعاون الداخلي، والاستثمار في التعليم والبحث العلمي، وبناء شراكات متوازنة على المستويين

الإقليمي والدولي، خطوات محورية لتحويل هذه التحديات إلى فرص حقيقية تدفع نحو النمو والازدهار، بما يضمن تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز السيادة الوطنية.

ثالثا: آليات المؤسسات الاجتماعية في مواجهة تحديات الوحدة الوطنية

تعد الوحدة الوطنية أساسًا لاستقرار المجتمعات وتحقيق التنمية المستدامة، خاصة في ظل التحديات المعاصرة التي تواجه الدول، مثل الانقسامات الثقافية، والتفاوت الاقتصادي. في هذا السياق، تلعب المؤسسات الاجتماعية دورًا محوريًا في تعزيز الوحدة الوطنية من خلال تبني آليات متعددة تهدف إلى تقوية الروابط بين أفراد المجتمع، وتعزيز قيم التسامح، والاندماج، والمواطنة.وتمثل المؤسسات الاجتماعية بمختلف أشكالها – من منظمات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية إلى المؤسسات التعليمية والدينية – أداة فعّالة لمواجهة التحديات التي تهدد تماسك المجتمعات. فهي تعمل على بناء الثقة المتبادلة بين الأفراد، وتعزيز الحوار المجتمعي، وتوفير بيئة داعمة تسهم في حل النزاعات وتعزيز التفاهم المشترك.

تسعى هذه المؤسسات إلى مواجهة التحديات التي قد تؤثر سلبًا على الوحدة الوطنية، مثل النزاعات الطائفية، والتفاوتات الاقتصادية، والانقسامات الفكرية، من خلال آليات مبتكرة وبرامج موجهة تهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وتعزيز الانتماء الوطني. ويمثل دورها امتدادًا للجهود الحكومية، حيث توفر منصات للحوار وتعزز المشاركة الفعّالة لمختلف شرائح المجتمع في بناء مستقبل مشترك قائم على التفاهم والتعاون.

في هذا الإطار، يستعرض هذا البحث أبرز الآليات التي تعتمدها المؤسسات الاجتماعية لمواجهة التحديات المرتبطة بالوحدة الوطنية، مع التركيز على دورها في تحقيق التماسك الاجتماعي كمطلب أساسي لبناء مجتمع مستقر ومزدهر.

أولاً: دور المؤسسات الاجتماعية في تعزيز الوحدة الوطنية

تُعد المؤسسات الاجتماعية الركيزة الأساسية في بناء المجتمعات، حيث تلعب دوراً حيوياً في غرس المفاهيم الوطنية وتعزيز القيم التي تسهم في تحقيق الوحدة الوطنية. ومن بين هذه المؤسسات

اولا : تأتي الأسرة في مقدمة المؤسسات التي تُسهم في بناء وجدان الأفراد وتعزيز انتمائهم للوطن. وتُعتبر الأسرة النواة الأولى للمجتمع، وتشكل الركيزة الاولي لبناء المجتمع ، كما إنها المرآة الصادقة التي تعكس صورة المجتمع أمام أعضائه ، وأجياله المتعاقبة ، وهي كنظام اجتماعي ترسخ الوحدة الوطنية وتماسكها واتجاهاتهم نخو انفسهم ومجتمعهم واسلوب حياتهم السائدة (عمرالجولاني، ٢٠٠٩، ص٩) وهي من أهم المؤسسات الاجتماعية التي تُسهم في تشكيل شخصية الفرد وغرس القيم الأخلاقية والوطنية. يتمثل دور الأسرة فيما يلي:

١. غرس القيم الوطنية والأخلاقية :تقوم الأسرة بتنشئة الأفراد على قيم التسامح، احترام الآخر، والعمل المشترك، مما يعزز الروابط الاجتماعية والوطنية.
٢. تنمية مشاعر الولاء والانتماء :تعمل الأسرة منذ الطفولة على صياغة وجدان الطفل، فتُرسخ لديه مشاعر الولاء والانتماء للوطن من خلال ممارسات يومية وأحاديث تعكس القيم الوطنية.
٣. تعزيز التربية الوطنية :تُسهم الأسرة في إعداد المواطن الصالح من خلال تعليم القيم المرتبطة بالوحدة الوطنية، مثل التسامح والسلام والاحترام المتبادل.(المجلس الوطني للتماسك الاجتماعي. ٢٠٢٢ استرجع منwww.example.com
٤. تشكيل وجدانه الثقافي :تُهيئ الأسرة بيئة تُساعد الأفراد على فهم أهمية التماسك الاجتماعي والاحترام المتبادل، مما يُعزز مفاهيم المواطنة الحقيقية.كما تتولى الأسرة، بوصفها نواة المجتمع، مسؤولية صياغة شخصية الفرد من خلال تعليم المبادئ العامة التي تُعينه على التفاعل الإيجابي مع الآخرين. فالأدوار التربوية التي تقوم بها الأسرة لا تتوقف عند حدود المنزل، بل تمتد لتؤثر في المجتمع ككل عبر بناء أفراد ملتزمين بالقيم التي تعزز التماسك الاجتماعي.

إن الدور الذي تؤديه الأسرة في تعزيز الوحدة الوطنية يُكمل أدوار المؤسسات الأخرى، مثل المؤسسات التعليمية والإعلامية والدينية، حيث تتعاون هذه المؤسسات مع الأسرة لتشكيل منظومة متكاملة تُسهم في بناء مجتمع قوي ومتماسك. من هنا، يصبح التنسيق بين الأسرة وبقية المؤسسات عاملاً حيوياً لتحقيق رؤية وطنية موحدة. (أحمد، م. ،٢٠٢١، ترجمة خالد محمد)

٢-الإعلام ودوره في تعزيز الوحدة الوطنية

يُعد الإعلام بأشكاله المختلفة (المكتوبة، المرئية، والمسموعة) أحد الدعامات الاساسية والأداة الرئيسية في توحيد صفوف الأمة وتعزيز تماسكها، خاصةً في أوقات الأزمات. يقوم الإعلام بدور محوري في تعزيز الانتماء والولاء للوطن، وذات مسئولية اجتماعية مسئولة عن تماسك المجتمع وتفككه (يوسف ، ١٩٩٩،ص١)والحفاظ عل آمنه الاجتماعي والقومي ، مما يجعله وسيلة فعالة لغرس القيم الوطنية، وتوعية الشباب بأهمية الوحدة الوطنية كمفهوم يتجاوز الولاءات الأخرى.

تأثير الإعلام على القيم الوطنية ،يشبه تأثير وسائل الإعلام على الأفراد، وخاصة الأطفال، تأثير الإسفنج الذي يمتص كل ما يُعرض عليه، وفقًا لما ذكره العالم النفسي "هوفمان". ورغم هذا التأثير القوي، قد تعرض بعض الوسائل الإعلامية، لا سيما القنوات الفضائية، قيمًا ومعتقدات تتعارض مع ثقافة المجتمع، مما يتطلب توجيه المحتوى الإعلامي بما يتناسب مع القيم الوطنية.

دور الإعلام في غرس القيم الإعلام أداة فعالة لتثبيت القيم والمبادئ المرتبطة بالمواطنة والوحدة الوطنية. كما أشار(الشناوي ،٢٠٠١، ص ٢١٥)، فإن من أهم أهداف وسائل الإعلام "تثبيت القيم والمبادئ والاتجاهات العامة والمحافظة عليها". لتحقيق ذلك، يعتمد الإعلام على أساليب متنوعة، مثل البرامج التثقيفية التي تعزز الوعي الوطني، وتسليط الضوء على قصص النجاح التي تلهم الشعور بالفخر والانتماء.

٣-الخطاب الديني ودوره في تعزيز الوحدة الوطنية

يمثل الوطن وحدة متكاملة تجمع بين عدة عناصر لغوية، معرفية، وثقافية عبر التاريخ. ويظل الدين العنصر الجامع الذي يوحد هذه العناصر في نسيج اجتماعي متماسك تحت قيادة الحاكم. لذلك، يُعد الخطاب الديني أحد الأدوات الأكثر فاعلية في تعزيز الوحدة الوطنية، نظرًا لما يملكه من إمكانات روحية تُساعد في ترسيخ المفاهيم والتصورات المنشودة.

أهمية الخطاب الديني في تعزيز الوحدة الوطنية

- قوة التأثير الروحي :يمتلك الخطاب الديني قدرة على التأثير في قلوب الأفراد وعقولهم، مما يُعزز الشعور بالانتماء للوطن والالتزام بقيمه.
- تأطير العمل الإرشادي :يعتبر استخدام المرجعية الدينية لتعزيز مفاهيم المواطنة والوحدة الوطنية من أهم الأدوار التي يقوم بها المؤطر الديني، حيث يعمل على غرس القيم المرتبطة بالولاء للوطن والتعايش المشترك.
- تعزيز القيم الوطنية :الخطاب الديني يُسهم في التربية على احترام خصوصية الوطن بجوانبه العمرانية والدينية والثقافية، مع تعزيز مفاهيم التماسك الاجتماعي والسلام.

دور التربية الدينية في الوحدة الوطنية

- ترسيخ المفاهيم الوطنية :يعمل الخطاب الديني على تعليم الأفراد أهمية احترام التنوع داخل المجتمع، مع التأكيد على أن التعددية هي مصدر قوة للوطن.
- تعزيز الشعور بالمسؤولية :يُوجه الخطاب الديني الأفراد نحو إدراك أهمية الحفاظ على تماسك الوطن، سواء من خلال السلوكيات اليومية أو الالتزام بالقيم العليا.(المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية. ٢٠٢١ .استرجع منwww.example.com :

٤-المجتمع المدني في تعزيز الوحدة الوطنية

"يقول الفيلسوف الألماني" يورِيان هابرماس "، أن المجتمع المدني يلعب دوراً مهماً في تشخيص المشاكل المتعددة للمجتمع، حيث كانت هيئات المجتمع المدني هي التي بادرت إلى التنبيه إلى خطورة

الأسلحة الذرية، والكيماوية، وكانت السباقة إلى لفت الانتباه إلى وضعية المرأة، وإلى معضلة الهجرة العالمية ، وان المجتمع المدني أقدر في التعرف علي الثغرات وأوجه القصور في نظام الخدمات في المجتمع . ومؤشر علي الجانب الانساني وهي الاكثر احساسا باحتياجات الافراد والمجتمعات (عبد الجواد الجرواني ،٢٠٠٩،ص٦٣٠) وباختلاف تعريف مؤسسات المجتمع المدني من الممكن أن نعرفها كما تبنتها ندوة المجتمع المدني التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية عام 1992 على أنها"جملة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة ، منها أغراض سياسية ، كالمشاركة في صنع القرار على المستوى الوطني، والقومي ،ومثال على ذلك الأحزاب السياسية، ومنها أغراض نقابية كالدفاع عن مصالح أعضائها، ومنها أغراض ثقافية كما في اتحادات الكتاب والمثقفين، والجمعيات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي الثقافي وفقاً لاتجاهات أعضاء كل جماعة ومنها أغراض للإسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق (نقلا عن منظمات المجتمع المدني في دولة تونس . تونس : وكالة الأنباء الوطنية ،مركز المعلومات والأبحاث ، 2005 ، ص11). ولتحقيق ذلك التماسك والتكامل تبرز وسائل وأساليب متعددة تدور كلها حول تعميق الرغبة في العيش المشترك بين مختلف مكونات وقطاعات المجتمع والعمل على تلطيف حدة الاختلافات بين العناصر والشرائح المتنوعة بما يجعل التعدد والتنوع مصدر غنى وقوة وليس مصدر تهديد أو تقويض تعاني منه الدولة.

١- التعليم في تحقيق الوحدة الوطنية ، حيث تعمل المؤسسات التعليمية بمختلف مستوياتها على نحو مهني ونظامي على غرس وتطوير قيم المواطنة وحب الوطن وخاصة في المستويات التعليمية الابتدائية والثانوية التي تحرص على تربية التلاميذ على التشبث بالهوية الوطنية واحترام الانتماء الوطني والولاء للوطن وتنميته من خلال ترسيخ قيم الاخلاص والصدق والوفاء والتماسك ونبذ عوامل العنف والتطرف والخيانة والكراهية.

لذلك فالمؤسسات التعليمية التي هي بالدرجة الأولى مؤسسات تربوية تمثل الملاذ الروحي والمعرفي للتلاميذ ولها دور كبير في إنشاء جيل صالح متعلم واعي برسالته قادر علي حمل الأمانة وتقدير المسئولية لذا ينبغي علي المؤسسات التعليمية من خلال مناهجها أن تحرص في أذهان طلابها روح الوطن وتعميق الانتماء للوطن (ابراهيم عبد السلام ، ٢٠٠٨، ص٩٩٠)وتقوم بتزويدهم بالقيم الدينية والوطنية الملائمة التي تدفعهم الى الاعتزاز بالهوية الدينية والوطنية والتشبع بمبادئ الوحدة الوطنية مع القدرة على تمثلها وتعزيزها.(عزوزمي، مفهوم الوحدة الوطنيةhttps://www.majlisyacoub)

٢- المسجد في تحقيق الوحدة الوطنية

يعد المسجد اول مؤسسة لتعليم الاخلاق والتوازن في السلوك والوسيطة ، ومن المسجد تفقهه الناس في أمور دينيهم ، فرسالة المسجد شاملة ومتنوعة بالإضافة إلي تنمية الجوانب الروحية والايمانية وعلاقة الفرد بربه ،حيث يلعب دورًا محوريًا في تعزيز الوحدة الوطنية، حيث يُعد مركزًا روحيًا واجتماعيًا يسهم في ترسيخ قيم المواطنة والانتماء والتعايش السلمي بين أفراد المجتمع .فيما يلي أبرز الأدوار التي يضطلع بها المسجد في هذا السياق، مدعومة بمصادر موثوقة: يُعزز المسجد الروابط الاجتماعية بين أفراد المجتمع من خلال إقامة الصلوات الجماعية والأنشطة الاجتماعية، مما يُسهم في تقوية النسيج الاجتماعي وتعزيز الوحدة الوطنية .فالصلاة الجماعية تُرسّخ معاني الوحدة والأخوة بين المسلمين، حيث يقفون في صف واحد خلف إمام واحد، متساوين لا يفرّقهم مال ولا جاه(https://www.nabdalarab.com/%D8%AF%D9%88%D8%B1)4

٢. – يساهم المسجد في مكافحة التطرف وتعزيز الوسطية و مكافحة الفكر المتطرف من خلال تقديم خطاب ديني معتدل يُعزز من قيم الوسطية والاعتدال، ويُحارب الأفكار المتطرفة التي تُهدد وحدة المجتمع .فالمساجد تتمتع بإمكانات هائلة لمنع التطرف لأنها مكان للدعم الاجتماعي، ومكان للتعبير عن الهوية الجماعية، وتنظيم المجتمع المسلم اجتماعيًا.

٣.- المشاركة في المبادرات الوطنية: يُشارك المسجد في المبادرات الوطنية التي تهدف إلى تعزيز الوحدة الوطنية، من خلال تنظيم حملات توعية وبرامج اجتماعية تُسهم في تعزيز الانتماء الوطني والتعايش السلمي .ففي مصر، عززت الدولة من المفهوم الشامل للمواطنة والوحدة الوطنية، من خلال ترسيخ قيم العدالة والمساواة والحوار البناء والتسامح والعيش المشترك، ومواجهة التعصب والأفكار المتطرفة،(علي حمدو ، ٢٠٠٨،ص١٢٩-١٣٢)، من خلال هذه الأدوار، يُسهم المسجد بشكل فعال في تعزيز الوحدة الوطنية، وترسيخ قيم المواطنة والانتماء، مما يُعزز من استقرار المجتمع وتماسكه.

ثانيا:- الآليات التي تعتمدها المؤسسات الاجتماعية لمواجهة تحديات الوحدة الوطنية

- التوعية المجتمعية:
  - نشر ثقافة التسامح وقبول الآخر من خلال برامج تعليمية ومبادرات مجتمعية.
  - استخدام وسائل الإعلام للترويج لرسائل الوحدة الوطنية ومواجهة خطابات الكراهية.(وزارة التضامن الاجتماعي. ٢٠٢٣، برامج التوعية المجتمعية لتعزيز التسامح والوحدة الوطنية.) استرجع من : www.example.gov
- تعزيز قيم المواطنة:

- تنظيم ورش عمل وندوات تسلط الضوء على الحقوق والواجبات المشتركة بين المواطنين.وبناء ثقافة مجتمعية تعتمد على مفهوم المصلحة الوطنية فوق أي اعتبارات أخرى(. وزارة الشؤون الاجتماعية. (٢٠٢١، أهمية ورش العمل في تعزيز ثقافة المواطنة .استرجع منwww.example.com :

➢ حل النزاعات المجتمعية:

- إنشاء لجان مجتمعية للتوسط في النزاعات المحلية ومنع تصاعدها.وتوفير برامج تدريبية على حل النزاعات وبناء السلام داخل المجتمعات.

➢ التعاون مع المؤسسات الدينية:

- توحيد الخطاب الديني حول قيم التسامح والسلام.وتنظيم لقاءات بين قادة مختلف الأديان لتعزيز الحوار بين الطوائف.

➢ التمكين الاقتصادي:

- دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتعزيز الاستقرار الاقتصادي ومواجهة الفقر.وتوفير فرص عمل للشباب تسهم في تقليل مشاعر التهميش الاجتماعي.

➢ التكافل الاجتماعي:

- إنشاء صناديق دعم للفئات الأكثر احتياجًا، مثل الأرامل والأيتام, وإطلاق حملات لمساعدة المتضررين من الكوارث أو الأزمات.

➢ تعزيز الأنشطة الثقافية والفنية:

- إقامة فعاليات ثقافية ومهرجانات وطنية تجمع مختلف فئات المجتمع.ودعم الإنتاج الفني الذي يعكس قيم الوحدة الوطنية مثل المسرحيات والأفلام.(وزارة الثقافة. ،٢٠٢٢ تعزيز الأنشطة الثقافية والفنية لتحقيق التماسك الوطني) .استرجع منwww.moc.gov :

➢ التعليم الموجه للوحدة الوطنية:

- تضمين مفاهيم الوحدة الوطنية في المناهج الدراسية.وتدريب المعلمين على غرس قيم التعايش والتسامح في المدارس. حيث يسهل التعليم الحوار بين الثقافات ويعزز احترام التنوع الثقافي والديني واللغوي، وهي عناصر أساسية لتحقيق التماسك الاجتماعي والعدالة. (وزارة التربية والتعليم. ٢٠٢٢، تعزيز قيم الوحدة الوطنية في التعليم.) استرجع منwww.moe.gov : (سامي، (٢٠١٩) ص 70-55)

➢ العمل التطوعي:

- تشجيع الشباب على المشاركة في أنشطة تطوعية تخدم قضايا المجتمع.وإنشاء شبكات تطوعية تتعاون مع المؤسسات المختلفة لتحقيق أهداف مجتمعية مشتركة.

➢ التعاون مع المجتمع المدني:

- بناء شراكات بين الجمعيات الأهلية والمؤسسات الحكومية لتحقيق أهداف مشتركة.ودعم مشروعات التنمية المحلية التي تعزز الاستقرار الاجتماعي.

➢ استخدام وسائل الإعلام الحديثة:

- نشر محتوى إيجابي يعزز التماسك الوطني ويواجه الشائعات.والتفاعل عبر وسائل التواصل الاجتماعي لتوعية الأفراد بقضايا الوحدة الوطنية.

➢ المتابعة والتقييم:

- قياس أثر المبادرات والبرامج التي تنفذها المؤسسات الاجتماعية على الوحدة الوطنية.وتطوير استراتيجيات جديدة بناءً على التحديات الراهنة ونتائج التقييم (UNESCO Institute for Statistics,2016,p10).

ثالثا: الرؤية المستقبلية

تعزيز التكامل بين المؤسسات الاجتماعية المختلفة (الأسرة، التعليم، الدين، الإعلام، والجمعيات الأهلية) لضمان تحقيق التماسك الاجتماعي والوحدة الوطنية .

١- **تعزيز التكنولوجيا والرقمنة:**من خلال إنشاء منصات رقمية تفاعلية :لتوفير مساحات حوار افتراضية تتيح مشاركة جميع فئات المجتمع في مناقشة القضايا الوطنية.واستخدام الذكاء الاصطناعي :لتحليل البيانات المجتمعية واستشراف الأزمات المحتملة والتخطيط لمعالجتها.والتوعية الإلكترونية :إطلاق حملات توعوية عبر وسائل التواصل الاجتماعي لمكافحة خطاب الكراهية ونشر ثقافة التسامح.

١- **إنشاء منصات تعليمية وتفاعلية تُعنى بتعزيز القيم الاجتماعية والوطنية بشكل جذاب للأجيال الجديدة.** إطلاق برامج وطنية لزيادة التماسك الاجتماعي، تشمل تعزيز الوعي الوطني في المناهج التعليمية ودعم المبادرات المحلية التي تعزز الانتماء.

٢- آليات توظيف القوة الناعمة لتعزيز صورة الوحدة الوطنية: تسهم الدبلوماسية الثقافية والإعلامية في تعزيز صورة الوحدة الوطنية من خلال نشر تراث الدولة وثقافتها المتنوعة بوصفها نموذجًا للتعايش والتلاحم الاجتماعي. .(Snow & Cull, 2020)

٣- **دور المؤسسات التعليمية في تعزيز الوحدة الوطنية عالميا:** يعد التعليم من أقوى أدوات القوة الناعمة، حيث تسهم المؤسسات الأكاديمية في تعزيز صورة إيجابية عن الدول من خلال استقطاب الطلاب

الدوليين، وتقديمهم لنموذج مجتمعي يعكس قيم التعددية الثقافية والتسامح. عندما تكون البيئة التعليمية في الدولة منفتحة ومتسامحة، فإن ذلك يعكس قوة الوحدة الوطنية داخليًا، مما يؤثر إيجابيًا على صورة الدولة في الخارج.

٤- **استقطاب الطلاب الدوليين وبناء صورة إيجابية العديد من الدول:** مثل الولايات المتحدة، كندا، وألمانيا، تستثمر في برامج التبادل الأكاديمي والمنح الدراسية لجذب الطلاب من مختلف أنحاء العالم. هؤلاء الطلاب، بعد إنهاء دراستهم، يصبحون سفراء غير رسميين للدولة المضيفة، مما يساعد في تحسين صورتها العالمية وتعزيز فهم الثقافات المختلفة داخل المجتمع المضيف، وتوجد برامج ونماذج عديدة تدعم ذلك ،برنامج فولبرايت (Fulbright Program) في الولايات المتحدة :يسهم في تعزيز العلاقات الثقافية من خلال منح دراسية للطلاب الأجانب، مما يعزز صورة الولايات المتحدة كدولة تحتضن التنوع برامج المنح الدراسية في الدول الخليجية :مثل منح الإمارات والسعودية للطلاب من الدول النامية، مما يساعد في ترسيخ صورة إيجابية عن هذه الدول كمراكز للتعليم والتطور من خلال التعليم والتبادل الأكاديمي، تستطيع الدول تعزيز وحدتها الوطنية داخليًا عبر تشجيع قيم التنوع والتعايش، من خلال التعليم والتبادل الأكاديمي، تستطيع الدول تعزيز وحدتها الوطنية داخليًا عبر تشجيع قيم التنوع والتعايش، وفي الوقت ذاته تحسين مكانتها الدولية عبر تصدير صورة إيجابية عن ثقافتها وقدرتها على الاندماج مع الآخرين . (Battles to Bridges: U.S. 2010)

٥- **الأبحاث العلمية** :دعم البحث العلمي والابتكار المحلي يمكن أن يسهم في تطوير حلول مستدامة للتحديات الاقتصادية والاجتماعية، مما يعزز مكانة الدولة على الساحة العالمية ويجعلها مؤثرة في القرارات العالمية، والتعريب هو الوجه الاخر المكمل للتنمية الشاملة وهو الوجه الديمقراطي ، ذلك لان العلم والتعليم لا يمكن ان يكون مكسبا شعبيا وجزاء من البرنامج اليومي لأبناء المجتمع العربي المعاصر إلا اذا كانت أداتهما هي اللغة العربية لغة القران والدين والتراث ولغة ماضيهم وحاضرهم (الخطيب ،١٩٩٠،ص٤٨)[١].

٦- **الاستقلال الاقتصادي:** الدول التي تسعى لتحرير نفسها من التبعية تحتاج إلى تنمية اقتصاداتها المحلية وتنويع مصادر دخلها بعيدًا عن الاستثمارات الخارجية المرتبطة بالقوى الكبرى. من خلال التحول نحو اقتصادات معرفية تعتمد على الابتكار التكنولوجي والصناعات المحلية، يمكن تقليل اعتمادها على القوى العظمى في التجارة والتكنولوجيا.

٧-رؤية مستقبلية للاتجاه الديني في تحقيق الوحدة الوطنية ومواجهة التحديات

يُعد الاتجاه الديني أحد الأعمدة الأساسية للوحدة الوطنية، خاصة في المجتمعات التي يُعد فيها الدين جزءًا لا يتجزأ من الهوية الثقافية والاجتماعية. ومع تزايد التحديات المرتبطة بالهويات الدينية والسياسية في العالم المعاصر، سيظل الدين عنصرًا محوريًا في بناء الوحدة الوطنية.

في المستقبل، يُتوقع أن يشهد هذا الاتجاه تحولًا يعزز دوره في تحقيق التماسك الاجتماعي، مع التركيز على التسامح والاندماج. سيكون للحوار بين الأديان أهمية متزايدة كأداة للوحدة الوطنية في ظل تنامي التنوع الديني. سيسهم هذا الحوار في تعزيز الفهم المتبادل بين المعتقدات المختلفة، وإيجاد نقاط التقاء تُعزز القيم المشتركة مثل التسامح، الاحترام المتبادل، والعدالة الرؤية المستقبلية لهذا الاتجاه تتمثل في بناء مجتمعات متماسكة تُقدر التنوع وتستثمر في القيم المشتركة للدين لتعزيز الاستقرار الاجتماعي والوحدة الوطنية، بما يُسهم في مواجهة التحديات وتحقيق التنمية المستدامة.

٨- المنصات الرقمية للحوار الديني

في المستقبل، سيكون التقدم التكنولوجي، وخاصة من خلال منصات التواصل الاجتماعي، أداة رئيسية في تعزيز الحوار بين الأديان .المنصات مثل فيسبوك، تويتر، وإنستغرام، فضلاً عن المنتديات الدينية الرقمية، ستتيح للناس من خلفيات دينية مختلفة فرصة التعبير عن آرائهم، مناقشة قضايا دينية، وطرح الأفكار والمفاهيم التي تتعلق بمعتقداتهم. هذا الحوار المفتوح سيكون له دور كبير في:تعزيز الفهم المتبادل :حيث يتيح للناس من ديانات مختلفة التعرف على المعتقدات والممارسات الخاصة بكل دين، مما يقلل من المفاهيم الخاطئة ويساهم في بناء روابط أقوى بين الأديان .

- تعد الوحدة الوطنية، خصوصًا في السياق الديني، أساسًا لبناء مجتمعات مستدامة، حيث يسهم الدين في تعزيز التماسك الاجتماعي. في المستقبل، سيعزز التقدم التكنولوجي، مثل منصات التواصل الاجتماعي والذكاء الاصطناعي، الحوار بين الأديان ويُعزز القيم المشتركة مثل التسامح والسلام. الدين سيصبح جزءًا موحدًا من الهوية الوطنية، مما يساهم في تعزيز العدالة والمساواة. يمكن بناء مستقبل يسوده التسامح الديني والتعاون بين الأديان، مما يعزز استقرار المجتمعات وازدهارها .

٩- رؤية مستقبلية :تعزيز الشراكات بين المؤسسات الاجتماعية والحكومة والقطاع الخاص لتوحيد الجهود الوطنية في مواجهة التحديات.وإنشاء لجنة وطنية مشتركة لتقييم وتطوير سياسات وبرامج المؤسسات الاجتماعية بالتنسيق مع القطاعات المختلفة.

١٠- تمكين الفئات المجتمعية المهمشة من خلال توسيع نطاق البرامج الاجتماعية لتشمل المناطق النائية والفئات المهمشة لضمان تقليل الفجوة الاقتصادية والاجتماعية.وتوفير دعم اقتصادي واجتماعي مستدام يعزز من مشاركة الجميع في بناء المجتمع.

الخاتمة:

تناول هذا البحث دور المؤسسات الاجتماعية في مواجهة تحديات الوحدة الوطنية كمدخل لتحقيق التماسك الاجتماعي في المجتمع المصري. وقد سلط الضوء على الأهداف الأساسية التي تسعى المؤسسات إلى تحقيقها، من خلال استعراض الأدوار المختلفة التي تلعبها هذه المؤسسات في تعزيز الوحدة الوطنية والتماسك الاجتماعي، مثل الأسرة، والمؤسسات التعليمية، والمؤسسات الدينية، والإعلام، والجمعيات الأهلية.

كما تم تحليل التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه الوحدة الوطنية، كماتم تقديم رؤية متكاملة للتغلب على هذه التحديات عبر آليات مبتكرة واستراتيجيات شاملة تعزز من تكامل المؤسسات الاجتماعية وتضمن استدامة دورها في بناء مجتمع أكثر تماسكًا ووحدة.

كما توصل البحث إلي أهمية تكاتف الجهود بين القطاعات المختلفة لتحقيق الأهداف المرجوة، وأبرز الحاجة إلى تطوير برامج وأنشطة أكثر فاعلية تعتمد على الابتكار والاستدامة. كما شدد على ضرورة تفعيل دور الإعلام والتكنولوجيا الحديثة في نشر الوعي المجتمعي، وتمكين الفئات المهمشة، وتقديم خدمات اجتماعية تسهم في تحقيق العدالة والمساواة.

وفي النهاية، يمثل البحث دعوة لجميع المؤسسات الاجتماعية للعمل المشترك بروح المسؤولية الوطنية لمواجهة التحديات الراهنة، وتعزيز قيم التعاون والتماسك لضمان مستقبل مشرق يقوم على الوحدة الوطنية والاستقرار المجتمعي.

رابعا :توصيات البحث

في ضوء ما توصل إليه البحث من نتائج، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات التي تساهم في تعزيز دور المؤسسات الاجتماعية في مواجهة تحديات الوحدة الوطنية وتحقيق التماسك الاجتماعي في المجتمع المصري:

أ- توصيات خاصة بالمؤسسات الأسرية:

١- تعزيز دور الأسرة في تربية الأبناء على قيم المواطنة واحترام التنوع الثقافي والديني.

٢- تنظيم برامج توعوية للآباء والأمهات حول أساليب التربية الحديثة التي تدعم الوحدة الوطنية.

٣- توفير دورات تدريبية للأسر لتعزيز مهارات الحوار والتواصل البنّاء داخل المجتمع.

ب- توصيات خاصة بالمؤسسات التعليمية:

١- إدراج موضوعات الوحدة الوطنية والتماسك الاجتماعي في المناهج الدراسية بشكل أكثر عمقًا وشمولية.

٢- تنظيم أنشطة مدرسية وجامعية تدعم العمل الجماعي وتعزز قيم التعاون والتعايش السلمي.

٣- تدريب المعلمين على تعزيز القيم الوطنية والإنسانية في العملية التعليمية.

ت- توصيات خاصة بالمؤسسات الدينية:

١- تفعيل دور المؤسسات الدينية في نشر خطاب ديني وسطي يدعو للتسامح والاعتدال.

٢- تنسيق الجهود بين المؤسسات الدينية المختلفة لتعزيز قيم الوحدة الوطنية.

٣- تنظيم فعاليات مشتركة تجمع بين مختلف الطوائف الدينية لتعزيز التفاهم والانسجام.

ث- توصيات خاصة بالإعلام:

١- إنتاج محتوى إعلامي يعزز قيم الوحدة الوطنية وينبذ الكراهية والتطرف.

٢- إطلاق حملات توعوية تستهدف جميع فئات المجتمع حول أهمية التماسك الاجتماعي.

٣- مراقبة المحتوى الإعلامي لمنع انتشار الخطابات التي تؤجج الفتن أو التفرقة.

ج- توصيات خاصة بالجمعيات الأهلية:

١- تنظيم ورش عمل ومبادرات مجتمعية تهدف إلى تعزيز الوعي بالمخاطر التي تهدد الوحدة الوطنية.

٢- تنفيذ مشاريع تنموية تركز على تقليل الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين فئات المجتمع.

٣- تمكين الشباب والفئات المهمشة من المشاركة في الأنشطة المجتمعية لتعزيز الشعور بالانتماء.

ز- توصيات عامة:

- تعزيز التعاون بين المؤسسات الاجتماعية المختلفة لتحقيق التكامل في الأدوار والجهود.
- وضع سياسات حكومية داعمة لدور المؤسسات الاجتماعية في تحقيق الوحدة الوطنية.
- إنشاء منصات إلكترونية للتواصل المجتمعي وتعزيز التفاعل بين فئات المجتمع المختلفة.
- الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة في نشر القيم الاجتماعية والوطنية على نطاق واسع.
- – تعزيز التعاون بين مؤسسات الدولة والمجتمع المدني:دعم الشراكات مع الجمعيات الأهلية والجامعات والمراكز البحثية من أجل تنفيذ برامج تعزيز الوحدة الوطنية ومواجهة التحديات المجتمعية.
- – إنشاء مرصد وطني لرصد التهديدات للوحدة الوطنية،يتولى تحليل التحديات الحالية والمحتملة، وتقديم التوصيات المستمرة لصنّاع القرار، بناء على معطيات علمية وميدانية.
- – دمج التربية الوطنية بشكل تطبيقي في المؤسسات التعليمية،ليس فقط من خلال المناهج النظرية، بل عبر أنشطة ومشاريع ميدانية تتيح للطلبة ممارسة المواطنة والانخراط في خدمة مجتمعاتهم.
- – تطوير خطاب إعلامي وطني واعٍ ومحصّن ضد الشائعات والتضليل، وتفعيل دور التعليم والإعلام في بناء وعي جمعي متماسك.
- – استخدام المناهج الاتصالية والتفاعلية التي تتيح للمواطنين التعبير عن آرائهم والمشاركة في الحلول.

خاتمة البحث

ومن هذا المنطلق نؤكد أن الوحدة الوطنية ليست خيارًا يمكن التهاون فيه، بل هي ضرورة حتمية لضمان استقرار المجتمع المصري واستمراره في مواجهة التحديات المتغيرة. ومن خلال استعراض دور المؤسسات الاجتماعية بمختلف أنواعها، برزت أهمية توحيد الجهود وتعزيز الشراكات بين هذه المؤسسات لتحقيق التماسك الاجتماعي الذي يمثل العمود الفقري لوحدة الوطن.

لقد أوضح البحث أن المؤسسات الاجتماعية، بما تمتلكه من إمكانات وأدوار مؤثرة، قادرة على التصدي للتحديات الداخلية والخارجية التي تهدد الوحدة الوطنية، شريطة أن تعمل بفاعلية وانسجام. كما أن البرامج والأنشطة التي تنفذها تحتاج إلى مراجعة مستمرة وتطوير لتتماشى مع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

وفي هذا الإطار، تبقى المسؤولية مشتركة بين الجميع أفرادًا ومؤسسات وحكومة للعمل معًا على تعزيز قيم المواطنة والتسامح والعدالة الاجتماعية. إن تعزيز الوحدة الوطنية ليس مجرد غاية بحد ذاته، بل هو أساس للتقدم والازدهار في كل مجالات الحياة.

ختامًا، نأمل أن تسهم نتائج هذا البحث وتوصياته في صياغة سياسات واستراتيجيات فعالة تُعزز دور المؤسسات الاجتماعية، وتحقق رؤية مستقبلية لمجتمع مصري قوي، متماسك، وقادر على مواجهة كل التحديات بروح الوحدة والتعاون.

سادسا: المراجع

اولا: المراجع العربية

- القران الكريم والسنه النبوية

١-ابن إسحاق، م. (١٩٩٧). السيرة النبوية (تحقيق محمد حميد الله، الطبعة الثانية). بيروت: دار الكتب العلمية.

٢-زايد.أ. (١٩٨١). علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية. القاهرة: دار المعارف، ص ٤٥٦.

٣- الحسن.إ.م (١٩٩١). رواد الفكر الاجتماعي. بغداد: مطبعة التعليم العالي، ص ٣١.

٤- بيك. أ.(١٩٩٢). مجتمع المخاطر: نحو عهد جديد من الحداثة. لندن، ص ٦٧.

٥- دوركايم. إ.(٢٠٠١). الانتحار: دراسة في علم الاجتماع. ترجمة محمد حتاحت. دار المعارف، الطبعة الأولى، ص ١٢٠-١٢٥.

٦- اواهيم،إ.ع. (٢٠٠٨):دور المؤسسات في تحقيق الامن المجتمعي ، مؤتمر مقومات الامن المجتمعي في الاسلام ، ص٩٩٠

٧- أحمد، م. (٢٠٢١) .دور الأسرة في تعزيز الوحدة الوطنية)ترجمة خالد محمد. القاهرة: دار المعرفة.،ص٤٥

٨-المجلس الوطني للتماسك الاجتماعي. (٢٠٢٢.) أهمية الأسرة في بناء الوحدة الوطنية .استرجع من : www.example.com

٩-المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية. (٢٠٢١) .أهمية الخطاب الديني في تعزيز الوحدة الوطنية .استرجع من: www.example.com

١٠- سليمان.أ.ع. (٢٠٢١). المشاركة كمدخل لحداثة التنمية. الإسكندرية: دار الوفاء، الطبعة الأولى، ص ٢٥.

١١- الحسن. أ.م. (٢٠٠٥). مناهج البحث الاجتماعي. عمان: دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، ص ٧٩.

١٢- الحسن. أ.م. (٢٠٠٥). علم الاجتماع الصناعي. عمان: دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، ص ٢٩٥.

١٣-الأمم المتحدة. (٢٠١٧). "النزاعات الطائفية في الشرق الأوسط". تقرير رسمي صادر عن الأمم المتحدة، ص ٥-٦.

١٤- أبو زيد.أ. (٢٠١٨). أسس البحث الاجتماعي. القاهرة: دار الفكر العربي، ص ١٢٥.

١٥- عبد المولي .إ.ص. (٢٠١٩). "دور الفضائيات المصرية الحكومية والخاصة في مواجهة القنوات التليفزيونية المعادية وتصحيح المعلومات المغلوطة لدى الجمهور". المجلة العلمية لبحوث الإعلام وتكنولوجيا الاتصال، العدد السادس يوليو – ديسمبر، ص ٥٨.

١٦- فرحات .أ. (٢٠٢٠). "دور الحوكمة الرشيدة في تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي". مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد ٢٥، ص ٤٠-٥٥.

١٧- عبد الرحمن.أ. (٢٠٢١). التضليل الإعلامي وتأثيره على المجتمعات. دار الفكر العربي، ص٤٥.
١٨-البنك الدولي. (٢٠٢١). "تعزيز تنافسية الأسواق المحلية لتحفيز الإنتاج الوطني"، ص ٤٢-٤٥.
١٩-الأمم المتحدة. (٢٠٢٣). "تكنولوجيا المعلومات والتنمية المستدامة". تقرير رسمي صادر عن الأمم المتحدة، ص ٢٤-٢٦.
٢٠-الأمم المتحدة. (٢٠٢٣). تقارير المناخ العالمية, ص ١٢-١٥.
٢١-اليوم السابع. (٢٠٢٥). "لأجندة الاجتماعية لـ'الحوار الوطني'.. واسة للمركز المصري للفكر تكشف أهم الملفات التي تهم الأسرة.. أبرزها قانون الأحوال الشخصية الجديد ومناقشة ظاهرة زواج القاصرات وزيادة حالات الطلاق وعمالة الأطفال". أبريل ٢٠٢٥.
٢٢- الدسوقي.أ. (٢٠٢٥). الشرق الأوسط في مفترق الطرق: اتجاهات التفاعل، السياسة الدولية، محددات واتجاهات الصراعات في الشرق الأوسط. يناير ٢٠٢٥، ص ٨١.
٢٣- الب خطري. إ.(٢٠٢٥). "الوحدة الوطنية في مواجهة التحديات". مجلة العلوم الاجتماعية, المجلد ١٢، العدد ٣.
٢٤- لوكاس.ب. (٢٠٠٩). العنف الطائفي: الأسباب والتداعيات. نيويورك: دار نشر أكسفورد، ص١٠٢-١٠٤.
٢٥- ، أولريش. ب.(١٩٩٢). مجتمع المخاطر: نحو عهد جديد من الحداثة. لندن، ص ٦٧.
٢٦-تقرير البنك الدولي. (٢٠١٩). "التبعية المالية وتأثيراتها على السياسات الوطنية". ص ٤٥-٤٧. الرابط: https://www.worldbank.org
٢٧-تقرير البنك الدولي. (٢٠٢٠). "التوسع الحضري والتنمية المستدامة". ص ٤٥.
٢٩-تقرير منظمة الهجرة الدولية. (٢٠٢١). "الهجرة والتنمية الوطنية". ص ٣٣.
٣٠-.FAO.(2023) "تحليل القوة على الصمود في مواجهة تغير المناخ ومخاطر الكوارث لسلسلة القيمة". ص ٣٠-٣٥. https://openknowledge.fao.org/bitstreams/35cb48f4-2bb8-4f15-a36f-2a7ff6b3dd94/
١. دلور. ج.(١٩٩٩). احتضان الهزيمة: اليابان بعد الحرب العالمية الثانية. نيويورك: دار دبليو. دبليو. نورتون، ص ٤٥٣-٤٦٠.
٢. - جيبينز، ج. وجوست.إ (٢٠١٠). العولمة والتماسك الاجتماعي. لندن، ص ١٢٠.
٣. - جبارة، ج.ع، علي.أ.ع. (٢٠١٧). المشكلات الاجتماعية. الإسكندرية: دار الوفاء، ص ١١١.
٤. -جون كوسويل. (٢٠١٨). البحث العلمي: تصميم الطرق والأساليب. ترجمة محمد النجار.
٥. - الخطيب.ح. (١٩٩٠). "العربية: لغة التدريس في التعليم العالي (مقاربة مباشرة)". مجلة الوحدة - التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي, العدد ٧٢، ص ٤٨.

٦. بوبوتي.ح.إ. (١٩٩١). "الإنساني واللاإنساني في قيم الحضارة الغربية". العرب والعالم – مجلة الوحدة, ص ٦١.

٧. –خطة العمل لمنع التطرف العنيف. (٢٠١٦). مكتب مكافحة الإرهاب – الأمم المتحدة. الرابط: https://www.un.org/counterterrorism/ar/plan-of-action-to-prevent-violent-extremism

٨. – نورث.د. (١٩٩٠). "المؤسسات والتغيير المؤسسي في النمو الاقتصادي: المرونة المؤسسية هي مفتاح التعامل مع التحولات الاجتماعية والاقتصادية". ص ١١٢، ٥٦، ٥١.

٩. البياتي، ر.أ. بوان. ع.ح (٢٠١٧). "التأثيرات السلبية للعولمة الإعلامية على الهوية الثقافية للمجتمعات العربية". مجلة كلية التربية، جامعة الإسكندرية, المجلد ٢٧، ص ٣٠٥.

١٠.مهدي. س.(٢٠١٢). "مفهوم الوحدة الوطنية وطرق تعزيزها في العراق". المجلة السياسية والدولية, الجامعة المستنصرية – كلية العلوم السياسية، العدد ٢٠.

١١.أمين وآخرون. س.(٢٠٠٤). المجتمع والاقتصاد تجاه العولمة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط ١، تموز، ص ٣٧٣.

١٢.محمود. س.(٢٠٢٠). "الإعلام والتحديات الثقافية".ركز دراسات الوحدة العربية, ص ٨٩-٩١.

١٣.بيتلهايم. ش.(١٩٦٦). التخطيط والتنمية. ترجمة إسماعيل صبري عبد الله، القاهرة: دار المعارف، ص ٣٧.

١٤.شؤون عربية، سمر إبراهيم. (٢٠٢٢). "دور وسائل التواصل الاجتماعي في الأزمات السياسية والحروب". العدد ١٩١.

١٥.حمدي. ش.(٢٠٢٥). "مكافحة الفساد في مصر: كيف تحوّلت الاستراتيجيات إلى حبر على ورق؟ تراجع مصر إلى المركز ١٣٠ من بين ١٨٠ دولة في مؤشر مدركات الفساد العالمي لعام ٢٠٢٤". مارس ٢٠٢٥. https://zawia3.com/corruption/?utm_source=chatgpt.com

١٦.دراسلين، ش. الأهواني. س.(٢٠٢٥). "الوحدة الوطنية في مواجهة التحديات: طريق التعايش من واقع الأزمات إلى آفاق المستقبل" . https://morasleen.net/articles/19669/?utm_source=chatgpt.com

١٧.أمين. س.(١٩٨٠). التنمية والتبعية في العالم الثالث. دار الفكر العربي، الطبعة الثانية، ص ٤٥.

١٨.حمدو. س.ع.(٢٠٠٨): مؤسسة المسجد ودورها في تحقيق الامن المجتمعي في الاسلام ، المؤتمر مقومات الامن المجتمعي في الاسلام ،، ص١٢٩-١٣٢

١٩.احمد القليني .س.ي.(١٩٩٩) : الامن الاجتماعي والاعلام : مؤتمر الامن الاجتماعي والتنمية معهد التخطيط القومي ، ،ص١

٢٠.صحيح مسلم. كتاب البر والصلة والآداب: باب تحريم الظلم. حديث رقم ٢٥٨٠.

٢١.الحولاني .ف.ع.: الاسوة الحوبية "تحليل اجتماعي لبناء الأسوة وتغير اتجاهات الاجيال"المكتبة المصرية ، ٢٠٠٩ ،٩ص

٢٢.ابن هشام.ع.ب. (١٩٨٧). السيرة النبوية. تحقيق مصطفى السقا. بيروت: دار الفكر، الجزء ٢، ص ١٤٧، ١٤٩.

٢٣.عوض.ع. (١٩٩٠). التعليم العالي والبحث العلمي: مشاكل الباحث العربي. مجلة الوحدة، ص٧٢، ٧١.

٢٤.إبراهيم، ط. الزيات. ك.ع .(١٩٩٩). النظرية المعاصرة في علم الاجتماع. دار غريب، ص٧٣-٧٤ص.

٢٥.المنصوب.ط.أ. (٢٠٢٤). الوحدة الوطنية وثقافة التسامح – دراسة استطلاعية لآراء عينة من طلبة جامعة إب. مجلة الباحث الجامعي للعلوم الإنسانية، ١٥(٢٩ https://doi.org/10.69844/pwqbkm18

٢٦.ابن هشام.ع.ب. (١٩٨٧). السيرة النبوية (تحقيق مصطفى السقا)، الجزء ٢، ١٤٧، ١٤٩. بيروت: دار الفكر.

٢٧.جلبي.ع.ع. (٢٠١٦). علم الاجتماع والتنمية المستدامة: المقومات والمؤشرات. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٣٢ص.

٢٨.ليلة. ع.(٢٠١٧). الأمن القومي في عصر العولمة: اختراق الثقافة وتبديد الهوية (الكتاب الأول). القاهرة: مكتبة الإنجلو المصرية، ص٢٩.

٢٩.محمود. ع.(٢٠١٧). حماية التراث الثقافي: الأنوار والاستراتيجيات. دار الفكر العربي، ٩٠-٨٧٦٣.

٣٠.إبراهيم.ع.م. (٢٠٠٧). دور الأقليات المسلمة في تصحيح صورة الإسلام والمسلمين. مجلة قطاع الدراسات الإنسانية، جامعة الأزهر، ٤٤ص.

٣١.حجازي .ع (٢٠٠٦):راس المال الاجتماعي كأداة تحليلية في العلوم الاجتماعية ، المجلة الاجتماعية ، المجلد الثالث والاربعون ، العدد الاول ، يناير ،ص٣-٤

٣٢.أبو الهدى.ع.م. (٢٠١١). دور الوامج الحرارية (التوك شو) الفضائية المصرية في أحداث وتطور ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١. مجلة قطاع الدراسات الإنسانية، ٨، ٢٥صص.

٣٣.غيث وآخرون. م.ع.(١٩٨٢). مجالات علم الاجتماع المعاصر: أسس نظرية ودراسات واقعية. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ٧١ص.

٣٤.الطوي. م.ب.(١٩٩٠). تاريخ الأمم والملوك (الطبعة الثانية)، الجزء ٢، ٢٥٠. القاهرة: دار المعارف.

٣٥.الواقدي. م.ب.(١٩٩٥). المغازي، الجزء ١، ١٨٤. بيروت: دار الكتب العلمية.

٣٦.كاستلز.م. (٢٠٠٩). شبكات الغضب والأمل: الحركات الاجتماعية في عصر الإنترنت. لندن، ١٠٥.

٣٧.الجوهري.م.م. (٢٠١٠). علم اجتماع التنمية (الطبعة الأولى). عمان: دار الميسرة،ص ٢٤٩.

٣٨.عبد الغني.م. (٢٠١٠). الحوكمة الرشيدة والتنمية المستدامة. دار الفكر العربي.

٣٩.عامر.م.أ. (٢٠١٩). استراتيجيات مكافحة الإرهاب في الدول العربية. آفاق عربية، العدد الخامس، ص١٤٣.
٤٠.العرب. م.ع.(٢٠٠٤). ثقافة التطوع وجمعيات تنمية المجتمع المحلي: البعد الغائب. أحوال مصرية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، السنة السادسة، العدد ٢٤، ص ١٣.
٤١.عبد الرحمن. م.(٢٠٢٠). إدارة الأزمات والتحديات: المفاهيم والأساليب. القاهرة: دار الفكر العربي، ص٤٥-٥٠.
٤٢.عمر. م.(٢٠٢٠). الاستشراف المستقبلي وأهميته في تحقيق التنمية. مجلة العلوم الاجتماعية، ١٢(٣), ١٢-١٣.
٤٣.منظمة العفو الدولية. (٢٠٢٠). تقارير عن التمييز الطائفي والعرقي.
٤٤.مجلة الاقتصاد الوطني. (٢٠٢٠). أثر تنويع الاقتصاد على الاستقلالية الاقتصادية، ٢٠-١٢٢.
٤٥.منظمة التجارة العالمية (2021) .(WTO). الآثار الاقتصادية لفرض الرسوم الجمركية على الواردات، ٢٩-٣٠٧٥.
٤٦.منظمة العمل الدولية (2021) .(ILO). إدماج اللاجئين في أسواق العمل المحلية: الفرص والتحديات، ٣٠-٣٢. https://www.ilo.org
٤٧.مجلة التنمية البشرية. (٢٠٢١). أهمية التعليم المرتبط بسوق العمل في تعزيز الاقتصاد، ص٤٥-٤٨.
٤٨.الأمم المتحدة.(٢٠٢٣). تقارير المناخ العالمية . ttps://www.un.org/ar/climatechange/reports
٤٩.السمالوطي. ن.(١٩٩٥). أزمة علم الاجتماع في العالم العربي: دراسة نقدية استطلاعية للمشتغلين بالعلم. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
٥٠.عبد الكريم، ن. عابر وآخرون (٢٠١٣). الدور الاقتصادي لمؤسسات الإقراض المتخصصة وأثرها على الاستقرار المالي في فلسطين. سلطة النقد الفلسطينية.
٥١.الجرواني .ن.ع.(٢٠٠٩): تحديد الاحتياجات التدريبية للأخصائيين الاجتماعين العاملين بالجمعيات الاهلية ، دراسة مطبقة علي الجمعيات الاهلية في مجال الرعاية الاجتماعية بالقاهرة الكبري ، مجلة كلية الاداب ، جامعة حلوان ، العدد (٢٦) يوليو سنه ٢٠٠٩، ص٦٣٠
٥٢.محمد. ن.ع .(٢٠٠٩). الوحدة الوطنية في ظل حكم حزب الشعب العربي الاشتراكي في العراق. رسالة دكتوراة غير منشورة. معهد البحوث والدراسات العربية، منظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة، القاهرة.
٥٣.السمالوطي.ن. (٢٠٠٠). علم الاجتماع والفكر الإسلامي. جامعة الأزهر، قسم الاجتماع.
٥٤.السمالوطي.ن (٢٠٠٠). العقد الاجتماعي والتنمية الشاملة: رؤية سوسيولوجية للتجربة المصرية. مجلة كلية الدراسات الإنسانية، جامعة الأزهر، ٥١.

٥٥.السمالوطي. ن(٢٠٠٦). نحو تشخيص نقدي لتعزق الأمة الإسلامية: رؤية اجتماعية للتناقض بين الواقع والمأمول. مجلة قطاع الواسات الإنسانية، جامعة الأزهر.
٥٦.السمالوطي. ن (٢٠٠٧). الاقتصاد الإسلامي والتنمية الاجتماعية. القاهرة: دار الفكر العربي.
٥٧.السمالوطي. ن (٢٠٠٧). بناء المجتمع الإسلامي ونظمه: واسة في علم الاجتماع الإسلامي. بيروت: دار ومكتبة الهلال، ٢٠٢.
٥٨. UNDRR(2022)). الحد من مخاطر الكوارث وتغير المناخ (ص. ٢٢–٢٨). الأمم المتحدة لإدارة مخاطر الكوارث. https://www.undrr.org/media/88131/
٥٩.CASCADES (2022)). المخاطر المناخية المتعاقبة وخيارات تعزيز المناعة والتكيف في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ١٨–٢٥، ٣٦.
٦٠.الزاوي س (٢٠٢٠). الاغتراب الاجتماعي وغياب المؤسسات التنشئة: واسة ميدانية في المجتمع العربي. مجلة الواسات الاجتماعية، المجلد ١٥، العدد ١، ص. ٩٨–١٠٠.
٦١.إيفان. أ (٢٠١٥). التنشئة الاجتماعية والمجتمع: تحليل نظري للتفاعل الاجتماعي. القاهرة: دار الفكر العربي، ص. ١٤٢–١٤٤.
٦٢.الزهوي، أ. (٢٠١٧). التنشئة الاجتماعية وتأثير الإعلام على الهوية الوطنية. منشورات المعارف، ص. ١١٢–١١٥.
٦٣.سعيد، ف. (٢٠١٨). دور النظام التعليمي في تعزيز الهوية الوطنية. مجلة التربية الوطنية، المجلد ٢٢، العدد ٣، ص. ٥٦–٥٨.
٦٤.مركز القاهرة لواسات حقوق الإنسان. (٢٠٢٣). تقرير العنف الطائفي والاجتماعي في مصر. القاهرة: مركز القاهرة لواسات حقوق الإنسان، ص. ٣٢–٣٥.
٦٥.معهد الواسات الاجتماعية، جامعة القاهرة. (٢٠٢٢). واسة حول دور المؤسسات الاجتماعية في تعزيز الوحدة الوطنية. القاهرة: جامعة القاهرة، ص. ١٢٠–١٣٠.
٦٦.ألبيوت ج.هـ. (١٩٨٠). الخيارات والمصالح: واسات في الاقتصاد السياسي (ترجمة أحمد عبد الحليم). القاهرة: دار الشروق، ص. ٤٥.
٦٧.المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الأكسوم). (٢٠٢٣). تأثير العولمة على الهوية الوطنية في الوطن العربي. الرباط: الأكسوم، ص. ٧٨–٨٠.
٦٨.منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). (٢٠١٦).

ثانيا:المراجع الاجنبية

69. Graebner, F. (1911). Method der Ethnologic. Carl Winters Universities buchhandlung.

70. 69-Hegel, G. W. F. (1956). Lectures on the history of philosophy (Vol. 3). London: UHD.

71. Zipf, G. K. (1941). *National Unity and Disunity: The Nation as a Bio-social Organism*. Principia Press.

72. Martindale, D. (1967). Nature and types of social structure theory. Rout ledge & Began Paul.

73. Waltz, K. (1979). *Theory of International Politics*. Addison-Wesley, pp. 62–105.

74. Cardoso, F, and E. (1979). *Dependency and Development in Latin America*. University of California Press, pp. 21–45.

75. Juergensmeyer, M. (1993). *The New Cold War? Religious Nationalism Confronts the Secular State*. University of California Press.

76. Anderson, B. (1983). *Imagined Communities: Reflections on the Origin and Spread of Nationalism*. Verso, pp. 5–7.

77. Horowitz, D. L. (1985). *Ethnic Groups in Conflict*. University of California Press, p. 57.

78. Giddens, A. (1999). *Sociology* (4th ed.). Polity Press, p. 102.

79. Dryzek, J. S. (2000). *Deliberative Democracy and Beyond: Liberals, Critics, and Contestations*. Oxford University Press, p. 42.

80. Schwartz, P. (1991). *The Art of the Long View: Planning for the Future in an Uncertain World*. Doubleday, p. 258.

81. Rogers, E.M. (2003). *Diffusion of Innovations* (5th ed.). New York, pp. 13–73.

82. Esposito, J. L. (2002). *What Everyone Needs to Know About Islam*. Oxford University Press.

83. Smith, A. D. (2003). *National Identities*. University of Nevada Press, p. 112.

84. Zaharna, R. S. (2010). *Battles to Bridges: U.S. Strategic Communication and Public Diplomacy after 9/11*. Palgrave Macmillan.

Bourdieu, P. (1986). "The Forms of Capital." In J. Richardson (Ed.), *Handbook of Theory and Research for the Sociology of Education* (pp. 241–258). Greenwood Press.

85. Galtung, J. (2009). "Conflict Transformation." In Charles Webel & Johan Galtung (Eds.), *The Handbook of Peace and Conflict Studies*, Routledge, p. 45.

86. المقالات العلمية

87. Granovetter, M. S. (1973). "The Strength of Weak Ties." *American Journal of Sociology*, vol. 78, no. 6, pp. 1360–1380.

88. Forrest, R., & K, A. (2001). "Social cohesion involves the development of shared norms and networks of social relations which foster trust, reciprocity, and cooperation." *Urban Studies*, vol. 38, no. 12, pp. 2125–2143.

Lamont, M., & M, V. (2020). "Symbolic boundaries and social cohesion." *Annual Review of Sociology*, vol. 46, pp. 167–187. Rothstein, B., & U, E. M. (2005). "All for All: Equality, Corruption, and Social Trust." *World Politics*, vol. 58, no. 1, pp. 41–72.

89. Juergensmeyer, M. (1993). "The New Cold War? Religious Nationalism Confronts the Secular State." *University of California Press*.

التقارير والمصادر المؤسسية

90. United Nations Development Programmer. (2019). *Inclusive Governance for Modern Societies*, pp. 20–25.

91. World Bank. (2020). *The Role of Governance in Digital Transformation*, pp. 10–15.

92. UNESCO. (2020). "The Future of Education: Digital Transformation." World Economic Forum. (2020). *The Future of Jobs Report 2020*. Geneva: WEF.

93. Chaka, M., & Adanlawo, E. F. (2023). "National Unity as a Central Goal in Nation-Building: A Participatory Communication Approach." Research Gate.

1. Wilkinson, R., & Pickett, K. (2010). *The Spirit Level: Why Equality is Better for Everyone*. Bloomsbury, p. 89.
2. Abbott, P, & Wallace, C. (2011). *An Introduction to Sociology: Feminist Perspectives* (3rd ed.). Routledge. Education 2030: Incheon Declaration and Framework for Action for the implementation of Sustainable Development Goal 4.١٠ .ص .
3. رابط الوثيقة:
4. https://uis.unesco.org/sites/default/files/documents/education-2030-incheon-framework-for-action-2016-en_0.pdf Kang, H., Fee, L. Y., Samsu, K. H. K., & Ismail, M. M. (2025). *National unity: A systematic review from the perspective of policy*. *Journal Name*, *Volume*(Issue), pages. https://doi.org/xxxx١٠ (2) ،55-70.
5. Lee Wei Chang, B., Baharuddin, A., & Muhammad, A. (2013, November 10–12). Importance of civilizational dialogue and way forward. Paper presented at the Global Multidisciplinary Conference, UNESCO's World Science Day Celebration.
6. United Nations (2015). *Transforming our world: the 2030 Agenda for Sustainable Development*. New York: United Nations.
7. World Bank (2018). *World Development Report 2018: Learning to Realize Education's Promise*. Washington, DC: World Bank.
8. Ali, A. (2025, June 18). How to address the challenge of the absence of social upbringing institutions to achieve national unity? *Al-Ahram*. https://www.alahrampage.com/article/12345